

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة الوادي



قسم: علوم تجارية

كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير

الموضوع:

التحليل المالي باستعمال قائمة التدفقات النقدية

"دراسة حالة مؤسسة روايال مونديال-كونين- الوادي"

مذكرة مقدمة لمتطلبات نيل شهادة الليسانس LMD

مسار: العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير

تخصص: مالية مؤسسة

تحت إشراف الأستاذ:

محمد الدينوري سالمي

من إعداد الطلبة:

✕ محمد شكري حليلو

✕ عبد القادر بالعيد

الموسم الجامعي: 2014/2013م

الفصل الأول: عموميات حول التحليل المالي

تمهيد.....06

المبحث الأول: ماهية التحليل المالي.....07

المطلب الأول: مفهوم التحليل المالي.....07

المطلب الثاني: أنواع التحليل المالي و استعمالاته.....11

المطلب الثالث: نتائج و مشاكل التحليل المالي.....13

المبحث الثاني: مقومات و منهجية ومعايير التحليل المالي.....17

المطلب الأول: مقومات التحليل المالي.....17

المطلب الثاني: منهجية التحليل المالي.....19

المطلب الثالث: معايير التحليل المالي و استخدماتها.....23

المبحث الثالث: مصادر و معلومات التحليل المالي.....25

المطلب الأول: الميزانية المحاسبية.....25

المطلب الثاني: جدول حسابات النتائج.....30

38.....المطلب الثالث: نواحي القصور في البيانات المحاسبية

39.....خلاصة الفصل

الفصل الثاني: عموميات حول التدفقات النقدية

41.....تمهيد

42.....المبحث الأول: ماهية قائمة التدفقات النقدية

42.....المطلب الأول: مفهوم قائمة التدفقات النقدية

45.....المطلب الثاني: أهداف و أهمية قائمة التدفقات

48.....المطلب الثالث: أغراض و استخدامات التدفقات النقدية

50.....المبحث الثاني: طرق و أساليب عرض قائمة التدفقات النقدية

50.....المطلب الأول: طريقة عرض قائمة التدفقات النقدية

56.....المطلب الثاني: أساليب إعداد قائمة التدفقات النقدية

60.....المطلب الثالث: تحليل التدفقات بالعملة الأجنبية

62.....المبحث الثالث: تحليل قائمة التدفقات النقدية

62.....المطلب الأول: تبويب قائمة التدفقات النقدية

70.....المطلب الثاني: استخدام قائمة التدفقات النقدية في التحليل المالي

74..... خلاصة الفصل

الفصل الثالث: دراسة حالة شركة روايال موندريال

76..... تمهيد

77..... المبحث الأول: تقديم المؤسسة محل تربص

83..... المبحث الثاني: تطبيق التحليل المالي الحديث وفقا لمعايير المحاسبة الدولية في المؤسسة

88..... المبحث الثالث: قائمة التدفقات النقدية

105..... الخلاصة

ه..... الخاتمة العامة

يعتبر التحليل المالي احدى أدوات مراقبة التسيير و خطوة سابقة لتخطيط المالي السليم بحيث يشخص الحالة المالية للمؤسسة لفترة معينة قصد الوقوف على طبيعة السياسات المتبعة في تسيير المؤسسة لفترة معينة و الحكم على مدى شجاعتها و كفاءتها مما يرشدها إلى معرفة نقاط القوة و الضعف للمنشأة و إعطائها آلية عمل لتصحيح نقاط الضعف التي تعاني منها المنشأة و هذا لتحقيق الهدف العام الرئيسي و المتمثل في تعظيم الأرباح المستقبلية . و كغيره من العلوم شهد التحليل المالي تطورات تاريخية منذ انفصاله عن الإدارة المالية فقد ظهر بادئ الأمر التحليل المالي الكلاسيكي في بدايته كأداة تحليلية في يد البنكيين و الوسطاء الماليين إذ يستخدم في اتخاذ قرارات الإقراض ، حيث يحلل القوائم المالية و المحاسبية باستخدام مجموعة من المؤشرات و النسب ، اعتمد هذا التحليل على مبدأ السيولة و الاستحقاق و ارتكز على المفهوم الذمي للمؤسسة ، حيث انه يعتبر المؤسسة كائن قانوني له الحق و عليه التزامات لذا سمي بالتحليل المالي الذمي ، إذ يساهم هذا المنظور في التعرف على إمكانية العسر المالي و الإفلاس في المؤسسة . كما تعتبر قائمة التدفقات النقدية من احد أهم الركائز في المؤسسة و لعل من أهم المميزات التي تحققها هذه القائمة قدرتها على تقييم السيولة لدى الشركات، و قدرتها على توفير معلومات مالية لا تشملها قائمة المركز المالي وقائمة الدخل، حيث يمكن من خلالها تحديد مدى مقدرة المنشأة على توليد تدفقات نقدية من العمليات تكفي للوفاء بالتزاماتها نحو الدائنين و حملة الأسهم و لذلك فقد زاد الاهتمام في الفكر الإداري و المحاسبي بهذه القائمة لما تحققه من مميزات و قدرة على معالجة أوجه القصور في قائمة التغير في المركز المالي و المعدة على أساس رأس المال العامل و لعل من أهم المميزات الأخرى لقائمة التدفقات النقدية إمكانية استخدامها في التنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية، و تحديد الحاجة إلى التمويل الخارجي في الأوقات المناسبة.

إشكالية البحث:

ما مدى قدرة التحليل المالي باستخدام قائمة التدفقات النقدية على تقييم الوضعية المالية للمؤسسة.

من خلال الإشكالية تتبادر لنا عدة أسئلة ثانوية:

- ما هو مفهوم التحليل المالي ؟

- ما هو مفهوم قائمة التدفقات النقدية ؟

- ما هي أدوات هذا التحليل ؟

للإجابة على الإشكالية المطروحة يمكننا وضع الفرضيات التالية:

- التحليل المالي هو أداة تساعد المؤسسات و الأفراد على اتخاذ القرارات .

- المؤسسة حسب المفهوم الوظيفي وحدة اقتصادية تتضمن ثلاث وظائف أساسية تتمثل في وظيفة الاستغلال

، الاستثمار والتمويل .

- أدوات التحليل متمثلة في الميزانية الوظيفية ومؤشرات التوازن المالي .

مبررات ودوافع اختيار البحث :

- بحكم أنه داخل ضمن التخصص .

- الفضول العلمي لكون هذا الموضوع لم يتم الخوض فيه من قبل.

- افتقار المكتبات الجامعية لمثل هذا الموضوع خاصة في الفصل الثاني .

- فتح المجال لطلبة الدفعات القادمة للخوض في مثل هذا الموضوع ، و توجيههم و مساعدتهم على ذلك.

أهمية البحث:

و تبرز أهمية البحث من خلال أن هذا التحليل الشامل لكل دورات المؤسسة و بإمكانه معرفة مكان القصور الذي تعاني منه المؤسسات و بالتالي يساهم في تطوير المؤسسات نحو الأفضل من خلال مناقشة كل كبيرة و صغيرة في المؤسسة.

أهداف البحث:

الهدف من تطرقنا لهذا الموضوع هو التعريف بالتحليل المالي و قائمة التدفقات النقدية، و محاولة إبراز الأهمية التي يكتسبها هذا التحليل بالنسبة للمؤسسات.

الدراسات السابقة في الموضوع:

من خلال بحثنا عن الدراسات السابقة التي عني بها هذا البحث لم نجد أي دراسة سابقة تتطرق إلى التحليل المالي باستعمال قائمة التدفقات النقدية بشكل خاص و دقيق.

صعوبات البحث:

- عدم توفر معلومات كافية للتعلم في هذا البحث.
- نقص المراجع باللغة العربية.
- صعوبة جمع المعلومات بشتى الطرق و الوسائل

المنهج المتبع:

إجابة علي التساؤلات السابقة و لإبراز معالم التحليل المالي باستعمال قائمة التدفقات النقدية، و لطبيعة الموضوع الذي يقتضي المتابعة و الوصف و التحليل، تم إتباع المنهج الوصفي التحليلي و المنهج التاريخي في الجانب النظري ، و منهج دراسة الحالة فيما يخص الجانب التطبيقي.

هيكل البحث:

و محاولة منا بالإلمام بالموضوع إعطاء نظرة شاملة من خلال تدرج تسلسلي في الفصول بحيث يسمح للقارئ بفهم

الموضوع بطريقة نظامية خالية من التعقيد قمنا بتقسيم بحثنا كالآتي:

- **الفصل الأول:** لذلك ارتأينا إلى تقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث حيث سنكشف الضوء في المبحث

الأول على ماهية التحليل المالي من خلال إبراز مفهوم للتحليل المالي و توضيح أنواع التحليل المالي و استعملاته و نتائج و مشاكل التحليل المالي.

- **الفصل الثاني:** نتناول في هذا الفصل عموميات حول قائمة التدفقات النقدية و ذلك بتعريفه و التطرق إلى

الأهمية و طرق و أساليب عرض قائمة التدفقات النقدية ثم إلى تحليل قائمة التدفقات النقدية.

- **الفصل الثالث:** يتضمن الجانب التطبيقي و ذلك بدراسة ميدانية لشركة روايال موندريال و ذلك من خلال

التطرق إلى تعريفها وهيكلها التنظيمي وصولاً إلى تقييم وضعيتها المالية عن طريق الميزانية المالية، و مؤشرات التوازن المالي و النسب.

تمهيد:

نتعرض في هذا الفصل إلى التحليل المالي باعتباره تشخيصاً لحالة أو لوظيفة مالية في المؤسسة من خلال دورة إنتاجية معينة أو خلال عدة دورات كما أنه يبرز نقاط القوة والضعف في السياسة المالية المتبعة و منه اقتراح إجراءات للقضاء على نقاط الضعف وتعزيز نقاط القوة وتحسينها إن أمكن. كما تفيد عملية التحليل المالي في التعرف على درجة السيولة في المؤسسة و مستوى ربحيتها و مدى كفاءة استخدام الأموال داخلها.

لذلك ارتأينا إلى تقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث حيث سنكشف الضوء في المبحث الأول على ماهية التحليل المالي من خلال إبراز مفهوم للتحليل المالي و توضيح أنواع التحليل المالي و استعمالاته و نتائج و مشاكل التحليل المالي، أما في المبحث الثاني فسنعرض إلى مقومات و منهجية و معايير التحليل المالي و أخيراً سوف نتعرض في المبحث الثالث إلى مصادر و معلومات التحليل المالي من خلال التعرف على الميزانية المحاسبية و دراسة جدول حسابات النتائج و نواحي القصور في البيانات المحاسبية.

المبحث الأول: ماهية التحليل المالي

تعتبر الوضعية المالية من أهم الوظائف داخل المؤسسة، و لمعرفة هذه الأخيرة نستعمل التحليل المالي لكونه أهم هذه الوظائف و ضرورة قصوى للتخطيط المالي السليم، حيث يعتبر التحليل المالي أداة لتشخيص الوضعية المالية للمؤسسة و يوضح لها نظرة مستقبلية من خلال تحديث و اكتشاف أوجه القوة و الضعف.

المطلب الأول: مفهوم التحليل المالي

1- نظرة تاريخية⁽¹⁾:

لقد نشأ التحليل المالي في القرن التاسع عشر، حيث استعملت البنوك و المؤسسات المصرفية النسب المالية بهدف معرفة مدى قدرة المؤسسة على الوفاء بديونها، و ذلك استنادا إلى كشوفها المحاسبية، و ذلك مع تطور الصناعة و التجارة اتضح ضعف هذا التحليل، و ظهر في بداية العشرينات من هذا القرن بعض الدراسات المبينة على العديد من المؤسسات و من النسب المختلفة، ثم تطور هذا النوع من الدراسات بتصنيف المؤسسات وفق القطاعات الاقتصادية، أو النواحي الجغرافية، مما يساعد على مقارنة بين المؤسسات بسهولة.

لقد كان للأزمة التاريخية الاقتصادية (1929_1933) أثر معتبر في تطور تقنيات التسيير و خاصة التحليل المالي، ففي سنة 1933 أسست في الولايات المتحدة الأمريكية لجنة للأمن و الصرف ، و بدأت هذه الأخيرة تساهم في نشر التقديرات الزمنية للآلات في المؤسسة، و كذلك الإحصائيات المتعلقة بالنسب النمطية لكل قطاع اقتصادي.

كما كان لفترة ما بعد الحرب العالمية الثانية، لإعادة البناء دور هام في تطور تقنيات التحليل المالي في فرنسا، حيث أظهر المصرفيون و المقرضون الهامون اهتمامهم بتحديد خطر استعمال أموالها، و بصفة أكثر دقة و حزم.

¹ - ناصر دادى تقنيات مراقبة التسيير، تحليل دروس و تقارن الجزء الأول، (الجزائر دار الحمديّة العامة، سنة 1999)، ص- ص: 13-14.

و قد تكونت في فرنسا مثلاً سنة 1967 لجنة عمليات البورصات، و التي حددت بتأمين الاختيار الجيد و تأمين المعلومات المالية التي تنشرها الشركات المحتجة إلى مساهمة الادخار العمومي و قد تزايد حجم المعلومات و تحسنت نوعيتها بشكل يساهم في خلق نظرة جديدة للتحليل الذي تحول من التحليل الساكن (لفترة معينة أو سنة) إلى التحليل الديناميكي (دراسة الحالة المالية للمؤسسة لعدة سنوات متعاقبة أقلها ثلاثة و المقارنة بين نتائجها لاستنتاج تطور سير المؤسسة ماليا)، و أصبح يسمى أحدهما يكمل الآخر.

2- تعريف التحليل المالي:

- أولاً: التحليل المالي هو عبارة عن علم له معايير و أسس يهتم بتجميع البيانات و المعلومات الخاصة بالقوائم المالية للمؤسسة و إجراء التصنيف اللازم لها ثم إخضاعها إلى دراسة تفصيلية دقيقة و إيجاد الربط و العلاقة بين الأصول متداولة التي تمثل السيولة في المؤسسة و بين الخصوم المتداولة التي تشكل التزامات قصيرة الأجل على المؤسسة و العلاقة بين أموال الملكية و الالتزامات طويلة الأجل بالإضافة إلى العلاقة بين الإيرادات و المصروفات ثم تفسير النتائج التي تم التوصل إليها و البحث عن أسبابها و ذلك لاكتشاف نقاط الضعف و القوة في الخطط و السياسات المالية بالإضافة إلى تقييم أنظمة الرقابة و وضع الحلول و التوصيات في الوقت⁽¹⁾.

- ثانياً: يمكن تعريف التحليل المالي بأنه عملية دراسة معطيات المحاسبة العامة، بعد مراجعتها و إخضاعها للقواعد المالية، و التي تتمثل في الجداول النهائية: ميزانية المؤسسة و جدول حسابات النتائج و جدول حركة الذمة المالية، بالاستعانة بالجداول الملحقه الأخرى⁽²⁾.

¹ - رشاد العصار وآخرون، الإدارة والتحليل المالي، ط1، دار البركة للنشر والتوزيع، الأردن، 2001، ص: 151.

² - ناصر دادي عدون، إقتصاد المؤسسة، ط2، دار المحمدية العامة، الجزائر، (د.ت)، ص: 269.

- ثالثا: يعتبر التحليل المالي من أهم الوسائل التي يتم بموجبها عرض نتائج العمال على الإدارة المشرفة، إذ يبين مدى كفاءتها، و هو الذي يؤدي إلى التخطيط السليم و يعتمد على تحليل القوائم المالية بإظهار أسباب النجاح و الفشل، كما يعتبر أداة لكشف مواطن الضعف في المركز المالي للمؤسسات و في السياسات المختلفة التي تؤثر على الربح، كما يمكن من رسم خطة عمل واقعية للمستقبل و يساعد الإدارة على تقييم الأداء⁽¹⁾.

- رابعا: يعرف أيضا على انه وسيلة أساسية و ذلك للتجاوز مع محيطها. ليس فقط ماليا بل كذلك صناعيا وتجاريا⁽²⁾.

- خامسا: هو عبارة عن عملية منظمة تهدف إلى تعرف مواطن القوة في وضع المؤسسة لتعزيزها، و على مواطن الضعف لوضع العلاج اللازم لها، و ذلك من خلال القراءة الواعية للقوائم المالية المنشورة، بالإضافة إلى الاستعانة بالمعلومات المتاحة و ذات العلاقة، مثل أسعار الأسهم و المؤشرات الاقتصادية العامة⁽³⁾.

3- أهمية و أهداف التحليل المالي:

أ- أهمية التحليل المالي: تتمثل أهمية التحليل المالي فيما يلي

- ✓ يساعد إدارة المؤسسة في رسم أهدافها و بالتالي إعداد الخطط السنوية اللازمة لمزاولة نشاطها.
- ✓ تمكين إدارة المؤسسة في عملية الرقابة و اتخاذ القرارات اللازمة لتصحيح الانحرافات، يساعد التحليل المالي على اكتشاف الفرص الاستثمارية الجديدة.
- ✓ تقييم المركز المالي للمؤسسة.
- ✓ يعتبر أداة فعالة لزيادة فاعلية عملية التدقيق.

¹ - خلدون إبراهيم الشريفات، إدارة وتحليل مالي، ط 2، دار وائل للطباعة والنشر، الأردن، 2001، ص: 93.

² - مبارك لسلوس، التسيير المالي، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 2004، ص: 15.

³ - مفلح محمد عقل، مقدمة في الإدارة المالية والتحليل المالي، عمان، دار المستقبل للنشر والتوزيع، ط 2، 2000، ص: 279.

ب- أهدافه: تتمثل أهداف التحليل المالي عموما فيما يلي

- تقييم الوضعية المالية و مدى قدرة المؤسسة على تحمل نتائج القروض.
- تقييم النتائج المالية التي بواسطتها يتم تحديد مبالغ الوعاء الضريبي الحقيقي.
- مقارنة الوضعية العامة للمؤسسة مع مؤسسات من نفس القطاع.
- وضع المعلومات المتوصل إليها كأساس لتقديرات المستقبلية.
- إعطاء حكم على التسيير المالي للفترة الخاضعة للتحليل.
- الإطلاع على مدى صلاحية و ناجعة السياسات المالية و الإنتاجية و التمويلية و التوزيعية للفترة الخاضعة للتحليل⁽¹⁾.

¹ - إسماعيل عراجي، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 1996، ص:123.

المطلب الثاني: أنواع التحليل المالي و إستعمالته

1- أنواع التحليل المالي: للتحليل المالي نوعان تحليل ساكن، تحليل ديناميكي.

أ- التحليل الساكن:

يدرس هذا النوع من التحليل العلاقات بين عناصر الميزانية المحاسبية لفترة معينة و يتصف هذا التحليل بالثبات و السكون لأنه يدرس الظواهر الاقتصادية في لحظة زمنية معينة، إلا أن هذا النوع يقتصر على التحليل المالي قصير المدى مهماً بذلك عنصر الزمن⁽¹⁾.

ب- التحليل الديناميكي:

يسعى هذا التحليل إلى دراسة الحالة المالية للمؤسسة لعدة فترات و أقلها ثلاثة دورات متعاقبة، و المقارنة بينهما لاستنتاج تطور نشاط المؤسسة، و هذا لا يكون إلا في حالة ما إذا بقيت الظروف الاقتصادية ثابتة أو متغيرة نسبياً، و في حالة العكس تنقلص المدة إلى سنتين⁽²⁾.

2- استعمالات التحليل المالي:

يستعمل التحليل المالي للتعرف و الحكم على مستوى أداء المنشآت و اتخاذ القرارات الخاصة، و يمكن استعمال التحليل المالي في الأغراض التالية⁽³⁾:

أ- **التحليل الائتماني:** يقوم بهذا التحليل المقرض و ذلك بهدف التعرف على الأخطار المتوقعة أن يواجهها في علاقته مع المقرض (المدين)، و تقييمها و بناء قراره لخصوص هذه العلاقة استناداً إلى نتيجة هذا التقييم، و تقدم أدوات التحليل المالي المختلفة للمحلل، بالإضافة إلى الأدوات الأخرى، الإطار الملائم و الفعال الذي يمكنه من اتخاذ القرار المناسب، و ذلك لما لهذه الأدوات من قدرة في التعرف على المخاطر المالية إذا ما جرى التحليل المناسب للقوائم المالية للمقرض و تمت القراءة المناسبة للنتائج المستخرجة من التحليل.

¹ - حشفة رضوان، أهمية التحليل المالي، مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات الحصول على شهادة الليسانس في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، سنة 1998، ص: 08.

² - حيطوش حياة، التحليل المالي لإتخاذ القرار، مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات الحصول على شهادة الليسانس في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، سنة 1992، ص: 13.

³ - مفلح محمد عقل، مرجع سابق، ص-ص: 280-281.

ب- التحليل الاستشاري: إن من أفضل التطبيقات العملية للتحليل المالي هي تلك المستعملة في مجال تقييم الاستثمار في أسهم الشركات و إسناد القرض، و لهذا الأمر أهمية بالغة لجمهور المستثمرين من أفراد و شركات، ينصب اهتمامهم على سلامة استثماراتهم و كفاية عوائدها، و لا تقتصر قدرة التحليل المالي على تقييم الأسهم و السندات و حسب، بل تمتد هذه القدرة لتشمل تقييم المؤسسات نفسها و الكفاءة الإدارية التي تتحلّى بها و الاستثمارات في مختلف المجالات.

ج- تحليل الاندماج و الشراء: ينتج عن الاندماج و الشراء تكوين وحدة اقتصادية واحدة نتيجة لانضمام وحدتين اقتصاديتين أو أكثر معا، و زوال الشخصية القانونية لكل منهما أو إحداها.

و في حالة رغبة شركة شراء شركة أخرى، تتولى الإدارة المالية للمشتري عملية التقييم، فتقدر القيمة الحالية للشركة المراد شراؤها، كما تقدر الأداء المستقبلي لها، و في نفس الوقت تتولى الإدارة المالية للبائع القيام بنفس عملية التحليل لأجل تقييم الغرض المقدم و الحكم على مدى مناسبته.

د- تحليل تقييم الأداء: تعتبر أدوات التحليل المالي أدوات مثالية لتحقيق هذه الغاية، لما لها من قدرة على تقييم ربحية المؤسسة و كفاءتها في إدارة موجداتها، و توازنها المالي، و سيولتها، و الاتجاهات التي تتخذها في النمو، و كذلك مقارنة أدائها بشركات أخرى تعمل في نفس المجال أو في مجالات أخرى، و من الجدير بالذكر أن هذا النوع من التحليل تهتم به معظم الأطراف التي لها علاقة بالمؤسسة مثلا الإدارة، المستثمرين و المقترضين.

هـ- التخطيط: تعتبر عملية التخطيط للمستقبل أمر ضروريا لكل مؤسسة و ذلك بسبب التعقيدات الشديدة التي تشهدها أسواق المنتجات المختلفة من سلع و خدمات، و تتمثل عملية التخطيط بوضع تصور لأداء الشركة المتوقع بالاسترشاد و بالأداء السابق لها، و هنا تلعب أدوات التحليل المالي دورا مهما في هذه العملية بشقيها من حيث تقييم الأداء السابق و تقدير الأداء المتوقع.

و- الرقابة المالية: تعرف بأنها تقييم و مراجعة لأعمال للتأكيد من أن تنفيذها يسير وفقا للمعايير و الأسس الموضوعية و ذلك لاكتشاف الأخطاء و الانحرافات و نقاط الضعف و معالجتها في الوقت المناسب⁽¹⁾.

¹-رشاد العصار وآخرون، مرجع سابق، ص:152.

المطلب الثالث: نتائج و مشاكل التحليل المالي

1- نتائج التحليل المالي:

بعد إجراء الفحص الدقيق للمعلومات المالية للمؤسسة و معالجتها باستعمال و سائل معينة نستخلص نتائج تختلف حسب وضعية المحلل بالنسبة للمؤسسة خارجي أو داخلي.

أولاً: نتائج التحليل الخارجي

باختلاف المستعمل الخارجي أيضا تختلف النتائج التي يمكن أن تكون احد أو كل العناصر التالية:

- ملاحظات حول الأعمال التي تقوم بها المؤسسة في الميدان المالي.
- تقييم النتائج المالية و بواسطتها تحديد الأرقام الخاضعة للضريبة.
- تقييم الوضعية المالية و مدى استطاعت المؤسسة لتحمل نتائج القروض.
- الموافقة أو الرفض لعقد قرض عند تقديم المؤسسة طلبا للقرض إلى البنك خاصة.
- اقتراح سياسات مالية لتغيير الوضعية المالية و الاستغالية للمؤسسة.
- مقارنة الوضعية العامة للمؤسسة مع المؤسسات من نفس القطاع، و إظهار أحسنها و أضعفها.

ثانياً: نتائج التحليل الداخلي⁽¹⁾

كما يمكن للمحلل المالي داخليا أن يصل إلى النتائج التالية حسب الهدف من تحليله:

- إعطاء حكم على التسيير المالي للفترة تحت التحليل.
- الاطلاع على مدى صلاحية السياسات المالية و الإنتاجية و التموينية و التوزيعية للفترة تحت التحليل.
- التحقق من المركز المالي للمؤسسة و الأخطار المالية التي قد تتعرض لها بواسطة المديونية(مثلا).
- إعطاء أحكام على مدى تطبيق التوازنات المالية في المؤسسة،

¹ - ناصر دادي عدون، مرجع سابق، ص- ص: 12-13.

- اتخاذ قرارات حول الاستثمار، أو التمويل، أو توزيع الأرباح أو تغيير رأس المال.

- وضع المعلومات المتوصل إليها للاستفادة منها في المراقبة العامة لنشاط المؤسسة.

- وضع المعلومات و النتائج المتوصل إليها كأساس للتقديرات المستقبلية، لوضع البرامج (الميزانية التقديرية

للاستثمارات أو الخزينة..... الخ)، حيث أن التحليل المالي يكمل التسيير التقديري في المؤسسة و لا يقل أهمية عنه.

و هكذا فان التحليل المالي يربط المؤسسة ببعضها.

2- مشاكل التحليل المالي⁽¹⁾:

أدوات التحليل المالي تعاني من نقاط الضعف، و حتى يحقق هذا الأخير الهدف المرجو منه يقتضي الحال إحاطة المحلل المالي لتلك النقاط، لتجعله مدركا للنتائج التي يمكن أن يصل إليها باعتماده على تلك الأدوات. و من بين هذه المشاكل ما يلي:

- أولا: مشاكل الاعتماد على القوائم المالية

التحليل المالي يعتمد أساسا في استخدام قائمة الموارد و الاستخدامات و النسب المالية، و يعتمد في تحليله أساسا على الميزانيات العمومية، غير أن هذه القوائم المالية تعاني من بعض نقاط الضعف التي تمتد أثارها إلى أدوات التحليل و هذا ما يدعو إلى الحذر عند تفسير هذه النتائج، و أهم نقاط الضعف التي تعاني منها القوائم المالية ما يلي:

- الميزانية المحاسبية أو العمومية تعكس المركز المالي للمؤسسة في لحظة إعدادها أي لحظة إقفال الميزانية، و بالتالي فالميزانية العمومية لا تعكس التغيرات التي يمكن أن تحدث من يوم لآخر أو شهر لآخر، و إذا قامت الإدارة عمدا ببعض التصرفات لتحسين المركز مؤقتا فيمكن عندئذ القول أن القوائم المالية أو أدوات التحليل المالي التي تعتمد عليها في التحليل قد لا تعكس حقيقة الأمور.

- قد لا تعكس القوائم المالية الكثير من المتغيرات التي تؤثر على المركز المالي للمؤسسة لأنها متغيرات يصعب تحديد قيمتها لمبالغ مالية معينة كالصمعة الجيدة التي يتصف بها أعضاء الإدارة. لأن المبادئ المحاسبية لا تسمح بإظهار تلك المتغيرات في القوائم المالية.

¹ - منير إبراهيم هندي، الإدارة المالية، مصر، مركز الدلتا للطباعة، سنة 1995، ص: 90.

- عناصر الميزانية تظهر بقيمتها الحالية و الدفترية، و عليه فإن بعض العناصر كالمخزونات و الأصول الثابتة قد تبتعد كثيرا عن قيمتها السوقية.

ثانيا: مشاكل تتعلق بمعايير الحكم على النسب المالية

من الشائع مقارنة النسب المالية للمؤسسة مع مثيلاتها من نفس القطاع فلا تعني النسب المالية شيئا بذاتها، فإذا كانت مثلا مؤسسة صناعية فيجب مقارنة نسبها مع مثيلاتها على المستوى الصناعي، و هذا ما يطلق عليه بمعايير الصناعة. إضافة إلى هذا، على المؤسسة مقارنة تلك النسب مع مثيلاتها في الأعوام السابقة للمؤسسة نفسها، و هذا ما يطلق عليه بالمعايير التاريخية.

1- المعايير الصناعية:

على الرغم من أهمية مقارنة النسب المالية للمؤسسة مع المعايير الصناعية للحكم على سلامتها، فهناك أسباب تدعو إلى الحذر عند إجراء هذه المقارنة و التي تتمحور في:

- كون الكثير من المؤسسات الصناعية على مستوى منخفض من الكفاءة، و من ثم فإجراء المقارنات مع متوسط الصناعة يكون مضللا و لا يخدم هدفا و غرضا.

- التفاوت الذي قد يحدث داخل الصناعة نفسها، من حجم الاستثمارات و المستوى التكنولوجي المستخدم و النظم المحاسبية المتبعة، هذه الاختلافات قد تجعل المقارنة لا معنى لها.

- التضخم و الكساد قد يكون لهما دورا هاما في التقليل من أهمية مقارنة نسب المؤسسة مع متوسط الصناعة.

- مقارنة كل نسب المؤسسة بنسبة من متوسط الصناعة يكون دون جدوى، حيث يجب النظر إلى النسب المالية كوحدة واحدة يمكن فهمها.

2- المعايير التاريخية⁽¹⁾

تعطي المعايير التاريخية مؤشر حالة المؤسسة على مر الزمن، فمقارنة النسب مع مثيلاتها في السنوات السابقة مع نفس المؤسسة، قد يكشف لنا عن نقاط ضعف ينبغي علاجها، وقد يكشف لنا عن نقاط قوة يجب دعمها، كما يظهر لنا

¹ - منير إبراهيم هندي، مرجع سابق، ص: 94.

مدى فعالية السياسات المالية الجديدة و مدى ملائمتها مع التطور الحاصل داخل المؤسسة، إلى جانب هذه المزايا الحذر عند استخدام تلك المعايير التي من أهمها:

* يتطلب التحليل المالي السليم النظر إلى النسب المالية كوحدة واحدة، فمثلا هذا التحليل يصعب منه المقارنة مع المعايير التاريخية.

* اختلاف ظروف المؤسسة من سنة لأخرى من حيث الحجم، خطوط الإنتاج، التكنولوجيا المستخدمة، يجعل المقارنة لا معنى لها مع المعايير التاريخية.

* تظهر آثار التضخم و الكساد واضحة على هذا النوع من التحليل، فالأرقام التي تظهر في القوائم المالية من سنة إلى أخرى تتأثر بالحالة الاقتصادية السائدة، و من ثم التحسن أو التطور في النسب المالية لا يعكس حقيقة المركز المالي للمؤسسة بقدر ما يعكس الاتجاهات الاقتصادية السائدة وقت إجراء التحليل.

المبحث الثاني: مقومات و منهجية و معايير التحليل المالي

المطلب الأول: مقومات التحليل المالي

من أجل نجاح عملية التحليل المالي في تحقيق أهدافها أو أغراضها المنشودة، لابد من توفير مجموعة من المتطلبات أو الشروط التي تشكل في مجموعها ركائز أساسية لابد من مراعاتها. فإذا ما اعتبرنا أن الهدف النهائي للمحلل المالي هو توفير مؤشرات واقعية تعطي صورة عن جوانب نشاط المؤسسة هي أقرب ما تكون إلى الحقيقة، فيجب إذا توفير مقومات نجاحه في تحقيق هذا الهدف، و ذلك بالحرص على توفير مجموعة من الشروط منها ما يتعلق به نفسه، و منها ما يتعلق بمنهج أو أساليب و أدوات التحليل التي يستخدمها، و منها كذلك ما يتعلق بمصادر المعلومات التي يعتمد عليها.

بناء على ما سبق يمكن حصر المقومات الأساسية للتحليل المالي فيما يلي⁽¹⁾:

✓ أن تمتع المعلومات التي يستقي منها المحلل المالي معلوماته بقدر معقول من المصادقية أو الموثوقية reliability

، وأن تتسم المعلومات المستخدمة في التحليل بقدر متوازن من الموضوعية من جهة و الملائمة من جهة أخرى.

✓ أن يسلك المحلل المالي في عملية التحليل منهجا علميا يتناسب مع أهداف عملية التحليل، كما يجب عليه

أن يستخدم أساليب و أدوات تجمع هي الأخرى و بقدر متوازن بين سمتي الموضوعية و الملائمة للأهداف التي تسعى إليها.

و لكي يحقق المحلل المالي المتطلبات و الشروط المقصودة هنا عليه مراعاة ما يلي⁽²⁾:

أ- أن تتوفر لدي خلفية عامة عن المؤسسة و نشاطها الصناعي التي تنتمي إليها، و كذلك البيئة العامة المحيطة بها الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية.

ب- أن يبرز الفروض التي يبني عليها عملية التحليل، و كذلك متغيرات الكمية و النوعية التي ترتبط بالمشكلة محل الدراسة.

¹ - محمد مطر، التحليل المالي والائتماني: الاساليب والأدوات والاستخدامات العلمية، ط1، عمان: دار وائل للنشر، 2000، ص-ص:4-6.

² - وليد ناجي الحيايلى، الاتجاهات المعاصرة في التحليل المالي (منهج علمي وعملي متكامل)، عمان: مؤسسة الوراق، 2004، ص:23.

ج- أن لا يقف المحلل المالي عند مجرد الكشف عن عوامل القوة و مواطن الضعف في نشاط المؤسسة، بل لابد من السعي إلى تشخيص أسبابها و استقرار اتجاهاتها المستقبلية.

* تتمتع المحلل المالي بالمعرفة و الدراية الكافية بظروف المؤسسة الداخلية و الخارجية قبل قيامه بتحليل بيانات المؤسسة بالإضافة إلى ذلك لابد و أن يكون مؤهلاً تأهيلاً علمياً و عملياً مناسباً، و يتميز بخصائص القدرة الديناميكية و قادراً على استخدام الأساليب و الوسائل العلمية للتحليل المالي للوصول إلى غايات التحليل و تفسير النتائج التي يتوصل إليها لاستقراء المستقبل.

المطلب الثاني: منهجية التحليل المالي

يقصد بمنهجية التحليل المالي تلك الخطوات العملية المتبعة في التحليل و التي تختلف من منشأة إلى أخرى و من محلل إلى آخر حسب الهدف من عملية التحليل⁽¹⁾:

و يعتبر التحليل المالي مجموعة من الطرق و الأساليب و الإجراءات التي يتعامل معها المحلل في إجراء عمليات التحليل للقوائم المالية طبقاً للمبادئ و الأسس العامة التي يجب أخذها بعين الاعتبار لإتمام عملية التحليل بشكل يتيح له تحقيق الهدف المطلوب و التي تتمثل في النقاط التالية⁽²⁾:

1- الهدف من عملية التحليل المالي:

يتحدد الهدف من عملية التحليل في ضوء الموضوع أو المشكلة الموجودة لدى المنشأة حتى يتمكن المحلل من جمع المعلومات الخاصة بالموضوع المعني و يوفر على نفسه الجهد و العناء و التكاليف الغير لازمة فمثلاً إذا تقدم أحد العملاء بطلب قرض من البنك التجاري فيصبح الهدف الأساسي للمحلل المالي هو معرفة مدى القدرة المالية لهذا العميل على سداد القرض في الوقت المحدد.

2- الفترة الزمنية التي يشملها التحليل المالي:

حتى تحقق عمليات التحليل المالي أهدافها فلا بد أن تشتمل فترة التحليل القوائم المالية على عدة سنوات متتالية، حيث أن القوائم المالية المعدة عن سنة مالية واحدة قد لا تكون كافية للحصول منها على البيانات التي تساعد المحلل للحكم على أداء العميل.

3- نوعية المعلومات التي يحتاج إليها المحلل للوصول إلى أهدافه:

يمكن الحصول على المعلومات التي يحتاج إليها المحلل من عدة مصادر حسب نوعية المعلومات المطلوبة مثلاً القوائم المالية أو المعلومات الشخصية عن العميل كل حسب مصادرها.

¹ - الشديفات، خلدون 2001 إدارة و تحليل مالي، الاردن، عمان، دار وائل للطباعة و النشر، الطبعة الأولى.

² - العصار و آخرون، مرجع سابق، 2001، ص:155.

4- أسلوب و أداة التحليل المناسبة:

هناك العديد من الأساليب و الأدوات المستخدمة في التحليل منها على سبيل المثال لا الحصر نسبة التداول و نسبة السيولة السريعة و معدل دوران النقدية و معدل دوران المخزون السلعي و الرافعة المالية بالإضافة إلى كشف التدفقات النقدية خلال فترات زمنية متتالية.

5- استعمال المعلومات و المقاييس التي تجمعت لدى المحلل لاتخاذ القرار أو الإجراء المطلوب:

تعتبر هذه الخطوة الأصعب و الأكثر أهمية في عملية التحليل المالي، و تحتاج إلى استعمال مقدار كبير من العمل الذهني و الحكمة و المهارة و الجهد لتقييم ما يقف خلف الأرقام من الحقائق. و لا يمكن استبدال هذا الجهد بعملية ميكانيكية، إلا أن التعريف الصحيح للمشكلة، و التحديد المناسب للأسئلة المتوجب الإجابة عليها، و المهارة في اختيار الأدوات التحليلية المناسبة ستقود بلا شك إلى تفسير معقول لنتيجة التحليل .

أ- خطوات التحليل المالي:

إن التحليل المالي بأشكاله المختلفة، يمر بخطوات متعددة بحيث يقوم المحلل المالي بعدة خطوات من أجل الوصول إلى الهدف من التحليل، و تتمثل هذه الخطوات في المراحل التالية⁽¹⁾:

- جمع المعلومات:

تعتبر مرحلة جمع المعلومات من أهم المراحل، باعتبارها تمثل الأساس الذي ستقوم عليه عملية التحليل المالي و هي كما يلي:

- جمع كافة المعلومات و المعطيات الرقمية (الكمية)، التي تصدرها مصلحة محاسبة المؤسسة دورية (سنة أو فصل) أو الهيئات الإحصائية المختصة، سواء تعلقت هذه المعلومات بالمؤسسة أو محيطها، باعتبار أنه لا يمكن دراسة وضعية المؤسسة بعيدا عن التي تحيط بها.
- الإلمام بالطرق الفنية و العملية في جمع البيانات و الأرقام، لتفادي كل الأخطاء التي من شأنها أن تفقد للتحليل أهميته.

¹ - كنجوعبدو كنجو، إبراهيم وهي فهمي، الإدارة المالية، عمان، دار المسيرة للنشر و الطباعة و التوزيع، ط1، سنة 1999، ص: 70.

- تصنيف المعلومات:

بعد القيام بعملية جمع البيانات، يقوم المحلل المالي بتصنيفها و ترتيبها حسب طبيعتها، حتى يسهل فهمها و ذلك على ضوء الأهداف المسطرة، و يتم عرض البيانات في أشكال مختلفة كالميزانيات، و الرسوم البيانية المألوفة و المعروفة (دوائر، مثلثات، و أعمدة)، لتصبح ذات دلالة معينة أو يقوم بتجزئة هذه الحقائق، و الغرض من هذه الخطوة هو وضع المعلومات و الأرقام في شكل يسمح بالقيام بالخطوات التالية.

- تحليل المعلومات و مقارنتها:

و يتم تحليل القوائم المالية وفقا لما يلي:

* التحليل الأفقي:

هو تحليل عدة ميزانيات لسنوات متتالية، و استخراج الفروق فيما بينها و ذلك لمعرفة التغيرات الحاصلة في كل فترة و الحكم على صيرورتها المالية.

* التحليل الرأسي:

و هو قياس نسبة كل عنصر من عناصر القائمة المالية، إلى قيمة أساسية في تلك القائمة، و يستعمل كأساس لقياس التوزيع النسبي لعناصر هذه الأخيرة.

* التحليل بالنسب المالية (معدلات):

و هو قياس العلاقات بين بعض القيم في القوائم المالية، سواء كانت تلك القيم في نفس القوائم المالية- الميزانية - أو أكثر من قائمة مالية.

* الاستنتاج:

إن الغاية من التحليل المالي و معرفة قيام هذه العلاقات، و معرفة أفضل الوسائل لحل المشاكل المتعلقة بسياسة و وضعية المؤسسة.

* التوصيات و الاقتراحات:

بعد مرور المحلل بالخطوات السابقة يقوم بتقديم توصيات و اقتراحات للمؤسسة تحت التحليل بغية تحسين وضعيتها، و إذا كانت حالتها المالية جيدة يقترح إجراءات تعزز هذا الوضع و تسمح باستمراره و التحسن نحو الأفضل.

ب- دور المحلل المالي:

المحلل المالي يقوم بوظيفتان رئيسيتان هما:

1- الوظيفة المالية⁽¹⁾:

لقد بينا أن المحلل المالي هو علم له قواعد و أسس و معايير، أما وظيفة المحلل المالي تتجلى فنيا في كيفية التعامل في استخدام و تطبيق هذه المعايير و القواعد على النحو التالي:

- كيفية احتساب النسب المالية رياضيا.

- تصنيف و تبويب البيانات و المعلومات بشكل يسمح بالربط بينهما لأغراض الدراسة و المقارنة.

- مقارنة المعلومات المستخرجة بما هو متوقع.

2- الوظيفة التفسيرية⁽²⁾:

و تهدف إلى القيام بعملية فهم و تفسير نتائج العملية الفنية للتحليل المالي بعد الاستعانة بالمعلومات التالية:

* خلفية المؤسسة: و تشمل ما يلي:

- شكلها القانوني - ملكيتها - إدارتها - طبيعة نشاطها - المنافسة.

* المحيط الذي تعمل فيه المؤسسة: ممثلا فيما يلي:

- خصائص الصناعة التي تنتمي إليها - مركز المؤسسة في الصناعة - السوق الذي تعمل فيه - القدرة على التكيف.

¹ - رشاد العصار و آخرون، مرجع سابق، ص- ص: 153-154.

² - مفلح عقل، مرجع سابق، ص: 286.

المطلب الثالث: معايير التحليل المالي و استخداماتها

1- مفهوم معايير التحليل المالي:

عبارة عن أرقام معيارية تستخدم كمقياس للحكم على الكفاءة و ملائمة نسبة معينة أو رقم ما⁽¹⁾:

و من الأمثلة على هذه المعايير الرقم المعياري لنسبة التداول التي تساوي اثنان.

2- أنواع معايير التحليل المالي:

من المعروف عموماً أن هناك أربعة أنواع من المعايير التي تستخدم للمقارنة مع النسب المستخرجة و التي يمكن ذكرها فيما يلي⁽²⁾:

أ- معيار التحليل المالي المطلق:

و يعني المعيار المطلق، حالة متفق عليها بأنه يمثل الصيغة المثالية لحدث معين، و هو بذلك يمثل خاصية متأصلة يأخذ شكل قيمة مالية ثابتة لنسبة معينة مشتركة بين كافة المؤسسات، و يقاس به التقلبات الواقعية. يعود الاستخدام القليل لهذا المعيار إلى ابتعاده عن متطلبات الواقعية لأنشطة الكثير من المؤسسات، و يمكن اللجوء إلى هذا المعيار عند عدم وجود معايير أخرى ملائمة للمقارنة الموضوعية للنسب المحققة.

ب- معيار التحليل المالي للصناعة:

و هو المعيار الذي تصدره الاتحادات المهنية و الهيئات الحكومية أو غيرها من الجهات لأغراض القياس و التقييم لفرع أو أكثر من فروع الصناعة، و يعتبر هذا المعيار أكثر قرباً إلى الواقع من المعيار المطلق لأنه يأخذ بعين الاعتبار متطلبات النشاط في ذلك النوع من الصناعة.

ج- معيار التحليل المالي التاريخي:

عبارة عن النسب و الأرقام التي تمثل الاتجاهات التي اتخذها أداء مؤسسة معينة في الماضي، و التي يتم اعتمادها كأداة تحليلية لتقييم أداء المؤسسة الحالي، و التوقع المستقبلي بشأن أدائها.

¹ - هيثم محمد الزعبي، الإدارة والتحليل المالي، الطبعة الأولى، عمان، دار الفكر، 2000، ص: 171.

² - منير شاكر محمد، إسماعيل إسماعيل، عبد الناصر نور، التحليل المالي: مغل صناعة القرارات، الطبعة الأولى، عمان، دار وائل للنشر، 2005، ص-ص: 84-85.

د- معيار التحليل المالي المخطط:

يصمم هذا المعيار من قبل إدارة المؤسسة، و الذي يبنى على أساس الموازنات التقديرية المسبقة لأنشطة المؤسسة، و هذا المعيار يصمم بناء على الخبرات الفنية و الخبرات السابقة للإدارة و التي تمثل مؤشرا للأداء و التقييم و تحديد الانحرافات.

كذلك هذا المعيار يشمل تفاصيل أخرى لأداء المؤسسة كتحديد النسب التي تجدها الإدارة مناسبة لأنشطتها في المجالات الاستثمارية و التمويلية و التشغيلية. و على الرغم من أهمية هذا المعيار إلا أنه لا يعد المعيار الأمثل للمقارنة و تقييم الأداء لأنه لا يأخذ بعين الاعتبار واقع الأداء العام في المؤسسات المماثلة.

3- خصائص معايير التحليل المالي:

من أجل أن يكون المعيار مقبول و ذو معنى، لابد له أن يتصف بالخصائص التالية⁽¹⁾:

- أن يتصف المعيار بالواقعية، أي بإمكانية تنفيذه، لا يتصف بالمثالية فيتعذر تحقيقه، و لا يتصف بالتواضع فيمكن إيلها بسهولة.

- أن يتصف المعيار بالاستقرار النسبي، و إن كان هذا لا يمنع من إدخال تعديلات عليه إذا دعت الظروف لذلك بعد إجراء الدراسات اللازمة.

- أن يتصف المعيار بالبساطة و الوضوح و سهولة التركيب.

4- استخدامات معايير التحليل المالي: يمكن إيجاز استخدامات معايير التحليل المالي في النقاط التالية⁽²⁾

- تفسير الظواهر المالية المختلفة و إعطائها وصفا كميا.

- تفسير المدلولات و المؤشرات للاتجاهات المالية المختلفة.

- تحليل أداء المؤسسة المالي، و كشف الانحرافات و قياس النتائج الفعلية إلى النسب المعيارية.

¹ - أمّن الشنطي، عامر سقر، الإدارة و التحليل المالي، عمان، دار البداية، سنة 2004، ص:180.

² - مبارك لسلوس، المرجع السابق، ص:17.

المبحث الثالث: مصادر و معلومات التحليل المالي

المطلب الأول: الميزانية المحاسبية

1- تعريف الميزانية المحاسبية:

التعريف الأول:

هي مرآة تعكس الوضع المالي للمؤسسة في لحظة معينة من خلال ما تحويه من جانب الأصول و الخصوم، و بتعبير آخر فإن الميزانية المحاسبية ما هي إلا صورة فوتوغرافية للأوضاع المالية في لحظة معينة⁽¹⁾.

التعريف الثاني:

تعتبر الميزانية مستند محاسبي في شكل جدول يظهر طرفه الأيسر أصل موارد المؤسسة و الأيمن صورة استعمالاتها عند لحظة زمنية معلومة (بداية الدورة) أو بعد مدة محدودة (عادة ما تكون سنة كاملة)⁽²⁾.

التعريف الثالث:

تعرف أيضا على أنها الكشف الذي يستخرج من دفاتر المؤسسة في بداية السنة المالية لبيان الأصول التي تمتلكها، و كذلك خصومها، إضافة إلى النتيجة سواء كانت ربح أو خسارة و من هنا نستنتج أن الميزانية المحاسبية عبارة عن جدول يوضح فيه الوضعية للمؤسسة في تاريخ معين غالبا ما يكون نهاية السنة المحاسبية⁽³⁾.

¹ - حمزة محمود الزبيدي، الإدارة المالية المتقدمة، عمان، مؤسسة الوراق للنشر و التوزيع، سنة 2004، ص: 174.

² - عبد النور إبراهيمي، المحاسبة العامة، إجراءات التسجيل المحاسبي، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، ط1، سنة 2002، ص: 15.

³ - خيرت الضيف، و آخرون، أصول المحاسبة المالية، مصر الدار الجامعية، سنة 1986، ص: 224.

- الشكل التالي يمثل ملخص الميزانية المحاسبية -

المطالبات	الموجودات
أموال مملوكة	استثمارات
منشأ الأموال	مخزون
ديون	ذمم

المصدر: شبايكي سعدان تقنيات المحاسبة حسب المخطط الوطني المحاسبي، ديوان المطبوعات الجامعية، ط1، سنة 2000، ص:7.

2- ترتيب عناصر الميزانية المحاسبية⁽¹⁾:

* الأصول:

ترتب الأصول في الميزانية المحاسبية على حساب درجة سيولتها، أي حسب المدة التي تستغرقها للوصول إلى نقود في حالة النشاط العادي للمؤسسة (أو ليس عند تصفية المؤسسة).

ف نجد مجموع الاستثمارات من مباني و آلات و معدات لا يمكن أن تتحول إلا بعد عدة سنوات، و ذلك في شكل مجموعة الاستهلاكات المتراكمة عند انتهاء حياتها و التي تستغرق أقل مدة من الاستثمارات لكي تتحول إلى نقود، فهي تستغرق دورة استغلالية على الأكثر، لكي تعطينا المنتجات التي تباع و تصل إلى حالة النقدية، أما المنتج النصف تام فهو يستغرق مدة أقل و يتم تصنيعه و بيعه، أما المنتج التام الصنع فهو أكثر سيولة من العناصر السابقة. و نجد مراكز الزبائن و أوراق التحصيل التي تعتبر قيم تنظر الدفع من طرف المتعاملين مع المؤسسة و هي أكثر سيولة، بينما البنك و الصندوق اللذان يعتبران سيولة جاهزة، فيستطيع التصرف فيهما مباشرة.

* الخصوم:

ترتب الخصوم في الميزانية تبعا لدرجة استحقاقها المتزايدة، أي بدلالة الزمن من الذي يبقى فيه عناصر الخصوم تحت تصرف المؤسسة، حيث تنعدم الإستحقاقية لرأس المال و مجموع احتياطها و علاوات الإصدار . و تكون هذه الاستحقاقية في شروط معينة بالنسبة للمؤنات على الأعباء و الخسائر، و تكون مدة استحقاق الديون بالتدرج من طويلة فالمتوسطة ثم قصيرة الأجل.

¹ - ناصر دادي عدون، مرجع سابق، ص-ص: 17-18.

أولا: تقديم الأصول

يبين لنا جانب الأصول الطريقة التي تم بها صرف أو استعمال موارد المؤسسة، حيث تمثل الأصول مجموع استخدامات المؤسسة لأموالها و تترتب عناصر هذا القسم حسب درجة السيولة في حالة النشاط العادي للمؤسسة من أقل سيولة إلى أعلى سيولة.

و يشمل جانب الأصول ثلاثة مجموعات رئيسية:

1- الاستثمارات⁽¹⁾:

و هي تمثل المجموعة الثانية في المخطط الوطني المحاسبي و هي أقل عناصر الأصول سيولة، و تنقسم الاستثمارات إلى العناصر التالية:

* المصاريف الإعدادية:

تتمثل في المصاريف المدرجة أو المترتبة عند إنشاء المؤسسة، و كذلك عند اكتساب وسائل الاستغلال الدائمة و أيضا المصاريف المتعلقة بتطوير و تحسين هذه الوسائل.

* القيم المعنوية:

و هي ليست مادية إنما معنوية تكتسبها المؤسسة مع مرور الزمن.

* القيم الثابتة المادية:

و هي الموجودات المادية التي توجد في المؤسسة بصفة ملموسة و تستخدم لعدة سنوات أي تستعمل لعدة دورات متتالية و تستهلك على عدة سنوات مثلا: المباني، معدات نقل....الخ.

2- المخزونات⁽²⁾:

و هي عبارة عن كل الممتلكات التي اقتنتها المؤسسة بغرض بيعها على حالها أو تحويلها إلى منتجات مصنعة، و التي اكتسبتها خلال دورة الاستغلال.

¹ - إبراهيم الأعمش، أسس المحاسبة العامة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، سنة 1999، ص: 52.

² - بوشاشي بوعلام، المنير في المحاسبة العامة، ط4، دار هومة للنشر، الجزائر، (د.ت)، ص: 47.

3- الحقوق⁽¹⁾:

و هي تنقسم إلى مجموعتين احدهما تعتبر حقوق المؤسسة لدى الغير و الأخرى جاهزة.

أ- الحقوق القابلة للتحقيق:

- **سندات المساهمة:** و هي السندات التي تساهم بها المؤسسة في تكوين مؤسسة أخرى و تدخل في رأس مال المؤسسة الأخرى.

- **سندات التوظيف:** تعتبر كقروض موظفة لدى الغير. و كلاهما تتحصل المؤسسة من ورائها على فوائد سنوية.

- **الزبائن:** و هي حسابات الزبائن الذين لم يسددوا نقدا مبالغ أو الخدمات المقدمة فعلا.

- **أوراق القبض:** و هي مجموعة الأوراق المالية التي تحصلت عليها المؤسسة من عملائها، و هي ذات تاريخ استحقاق معين، مثلهم مثلا تاريخ استحقاق الزبائن.

- **حقوق أخرى:** و هناك مجموعة من الحقوق الأخرى يمكن أن تظهر في ميزانية المؤسسة حسب درجة اتساع نشاطها مع الغير مثلا كفالات مدفوعة.

ب- القيم الجاهزة:

- **البنك و الحسابات المصرفية:** و تتكون من مجموعة القيم الجاهزة في حسابات و ودائع المؤسسة في البنوك و الحسابات الجارية البريدية.

- **الصندوق:** هذا المركز يحدد المبالغ النقدية الموجودة في الصندوق أو صناديق المؤسسة أو القابلة للتصرف في أي وقت.

ثانيا: تقديم الخصوم⁽²⁾

- **رأس المال الجماعي أو الخاص:** و هو مجموع المبالغ الموضوعة تحت تصرف المؤسسة بصفة دائمة من طرف المالكين أو الشركاء سواء مساهمات نقدية أو مادية و ذلك عند إنشاء المؤسسة أو في حالة رفع رأس مالها.

¹ - ناصر دادي عدون، مرجع سابق، ص- ص: 22-23.

² - ناصر دادي عدون، مرجع سابق، ص- ص: 23-24-25.

- **الاحتياطات:** تعبر عن الأموال المجمعة من طرف المؤسسة، و هي جزء من أرباح المؤسسة المحققة و الغير موزعة، منها الاحتياطات القانونية و الاختيارية والتعاقدية.

- **المؤونات:** و هي مجموعة الأموال المجمدة احتسابا للخسائر المحتملة أو تحمل أعباء ممكنة في المستقبل، و التي يجب أن تكون في نفس السنة ومنها:

أ- **مؤونات الأعباء و الخسائر:** و تقدر في آخر الدورة الاستغلالية و مواجهة لتغطية الخسائر أو الأخطار و الأعباء الناتجة عن حوادث متوقعة خلال السنة و من بين هذه الخسائر نجد:

* خسائر على القضايا و المنازعات مع المتعاملين مع المؤسسة.

* الضمانات الممنوحة للعملاء.

* المبالغ المحددة للتأمين الذاتي.

* الضرائب و الغرامات الإضافية.

* خسائر في معدل الصرف.

ب- **مؤونة الأعباء الموزعة على عدة دورات:** هذه المؤونات لا تحمل على دورة واحدة و إنما على عدة دورات، مثلا الأعباء المخصصة للصيانة و الإصلاحات.

- **الديون:**

تتكون من مجموعة الديون التي تتعلق بنشاط المؤسسة ابتداء من الديون على مختلف الاستثمارات و على مختلف المحزونات بالإضافة إلى الموردين و أوراق الدفع.

- **نتيجة الدورة:**

تحدد النتيجة للدورة بالفرق بين عناصر الأصول و عناصر الخصوم للميزانية، و ذلك في نهاية كل دورة مالية عادة سنة، فإذا كان الفرق موجبا تكون المؤسسة قد حققت ربحا و يوضح في جانب الخصوم، و إذا كان الفرق سالبا تكون النتيجة خسارة و توضح في جانب الأصول و ذلك لتحقيق التوازن.

المطلب الثاني: جدول حسابات النتائج

1- مفهوم جدول حسابات النتائج⁽¹⁾:

و يمثل هذا الجدول الفرق بين الإيرادات التي تحصل عليها المؤسسة خلال الدورة من جهة و النفقات المسددة خلال الدورة من جهة أخرى، لمعرفة نتيجة الدورة بشكل مفصل في كل مرحلة.

و هذا بوجود وساطة دائمة في كل مرحلة من مراحل الجداول و هي المجموعة الثامنة التي تمثل النتائج و من هنا فإن جدول حسابات النتائج فهو يخص نشاط المؤسسة أي دراسة نشاطها و عملها خلال الدورة.

2- تعريف جدول حسابات النتائج:

- التعريف الأول⁽²⁾:

لقد حدد المخطط المحاسبي في شكله الجديد و ليظهر عدة مستويات للنتائج، و يشمل هذا الجدول الأصناف الثلاثة من حسابات التسيير: الصنفين 6 و 7 و حسابات النتائج 8، و هذا الجدول يعوض حسابي الاستغلال، الأرباح و الخسائر في المخطط العام القديم، و يعتبر وسيلة جد مفيدة في عملية تسيير موارد المؤسسة، و في نفس الوقت مفيدة لتحديد المجاميع الاقتصادية على مستوى المحاسبة الوطنية و ذلك لتناسب المفاهيم المستعملة في المحاسبة الوطنية، وهذه العناصر: (الهامش الإجمالي، القيمة المضافة، نتيجة الاستغلال، النتيجة خارج الاستغلال، نتيجة الدورة المالية).

- التعريف الثاني⁽³⁾:

يمثل جدول حسابات النتائج الجزئية للحصول على النتيجة النهائية باستخدام حسابات التسيير المجموعتان: السادسة و السابعة من الدليل المحاسبي الوطني و هذه النتائج الجزئية، خصص لها المشروع المحاسبي المجموعة الثامنة.

¹ - لياس قلاب ذبيح، تقنيات تحليل الاستغلال، دروس ملخصة و مسائل محلولة، الجزائر، دار الهدى للطباعة و النشر و التوزيع، سنة 2004، ص- ص: 6-7.

² - ناصر دادي عدون، مرجع سابق، ص: 74.

³ - بوشاشي بوعلام، مرجع سابق، ص: 7.

3- الهدف من جدول حسابات النتائج⁽¹⁾:

حسب المخطط الوطني للمحاسبة يمكن اقتراح عدة نتائج حسب ضرورة تحليل المؤسسة.

و تلخص في جدول حسابات النتائج و هي: الهامش الإجمالي، القيمة المضافة، نتيجة الاستغلال، نتيجة خارج الاستغلال، النتيجة الإجمالية، و نتيجة السنة المالية.

و هذا التصنيف يسمح للمؤسسة :

- التمييز بين النشاط التجاري و النشاط الإنتاجي.
- التمييز بين النتيجة العادية التي تنبثق من النشاط العادي، و تلك التي لا ترتبط بالاستغلال العادي أو بالسنة الجارية.
- مقارنة مستوى المؤسسة مع مؤسسة أخرى المنتمية لنفس النشاط عن طريق مفهوم القيمة المضافة.
- استعمال بعض النتائج في التقييم الاقتصادي الوطني عن طريق المحاسبة الوطنية.

¹ - بن ربيع حنيفة، الوضع في المحاسبة العامة، دروس وتطبيقات محلولة، الجزائر، دار هومة للطباعة و النشر، و التوزيع، سنة 2005، ص- ص: 395-396.

4- مكونات جدول حسابات النتائج⁽¹⁾:

يتكون جدول حسابات النتائج من حسابات (6-7-8) فقط خصص القسم السادس للتكاليف و القسم السابع للإيرادات و القسم الثامن للنواتج.

* الأعباء:

و تتكون من مجموع مصاريف المتعلقة بالنشاط العادي و اليومي للمؤسسة و التي هي عبارة عن استهلاك البضائع و الموارد الأولية، و اللوازم و كل السلع و الخدمات المستعملة في دورة الاستغلال، و المصاريف المرتبطة بهذه الدورة مثلا الضرائب و الرسوم و المصاريف المالية و كذلك المصاريف للاهتلاكات و المؤونات.

* الإيرادات:

و تتكون من جميع منتجات الدورة أي منتجات الاستغلال كمبيعات البضائع و الإنتاج المباع و الإنتاج المخزن، بالإضافة إلى الخدمات المقدمة و تحويل تكاليف الإنتاج و الاستغلال و كذلك نواتج خارج الاستغلال.

* النتائج:

و تشمل مجموعة النتائج الوسيطة التي يعطيها الجدول و كيفية توزيعها إلى أن تصل إلى النتيجة الصافية.

¹ - صالح خالص، المبادئ الأساسية للمحاسبة العامة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، سنة 1997، ص: 176.

حساب النتائج (حسب الوظيفة) الفترة من إلى مثلا			
N-1	N	ملاحظات	
			رقم الأعمال كلفة المبيعات هامش الربح الإجمالي منتجات أخرى عملياتية التكاليف التجارية الأعباء الإدارية أعباء أخرى عملياتية النتيجة العملياتية تقديم تفاصيل الأعباء حسب الطبيعة (مصاريف المستخدمين المخصصات للاهتلاكات) منتجات مالية الأعباء المالية النتيجة العادية قبل الضريبة الضرائب الواجبة على النتائج العادية الضرائب المؤجلة على النتائج العادية (التغيرات) النتيجة الصافية للأنشطة العادية الأعباء غير العادية المنتجات غير عادية النتيجة الصافية للسنة المالية حصة الشركات الموضوعية موضع المعادلة في النتائج الصافية (1) النتيجة الصافية للمجموع المدمج (1) منها حصة ذوي الأقلية (1) حصة المجموع (1)
(1) لا تستعمل إلا لتقديم الكشوف المالية المدمجة			

المصدر: الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية/ العدد 19 السنة: 2009⁽¹⁾.

1- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية/ العدد 19 السنة: 2009.

محتوى فصول حساب النتائج حساب النتائج (حسب الطبيعة) الفترة من إلى	
N	
70	المبيعات والتتوجات الملحقه
72	تغيرات المخزونات والمنتجات المصنعة و المنتجات قيد الصنع
73	الإنتاج المثبت
74	إعانات الإستغلال
	1- إنتاج السنة المالية
60	المشتريات المستهلكة
61 و 62	الخدمات الخارجية و الاستهلاكات الأخرى
	2- استهلاك السنة المالية
	3- القيمة المضافة للاستغلال (2-1)
	أعباء المستخدمين
63	الضرائب والرسوم والمدفوعات المماثلة
64	4- إجمالي فائض الاستغلال
	المنتجات العملية الأخرى
75	المخصصات للإهلاكات والمؤونات وخسارة القيمة
65	استرجاع على خسائر القيمة والمؤونات
68	5- النتيجة العملية
78	المنتجات المالية
	الأعباء المالية
76	6- النتيجة المالية
66	7- النتيجة العادية قبل الضرائب (5+6)
	الضرائب الواجب دفعها عن النتائج العادية
	الضرائب المؤجلة (تغييرات) عن النتائج العادية
	مجموع منتجات الأنشطة العادية
695 و 698	مجموع أعباء الأنشطة العادية
692 و 693	8- النتيجة الصافية للأنشطة العادية
	عناصر غير عادية (منتجات) (يجب تبياها)
	عناصر غير عادي (أعباء) (يجب تبياها)
	9- النتيجة غير العادية
77	10- صافي نتيجة السنة المالية
67	حصة الشركات الموضوعه موضع المعادلة في النتيجة الصافية (1)
	11- صافي نتيجة المجموع المدمج (1)
	ومنها حصة ذوي الأقلية (1)
	حصة المجموع (1)

34

			المقارنة مع النتيجة المحاسبية

جدول سيول الخزينة (الطريقة غير المباشرة) الفترة من إلى			
السنة المالية N-1	السنة المالية N	ملاحظات	
			تدفقات أموال الخزينة المتأتي من الأنشطة العملية صافي نتيجة السنة المالية تصحيح من أجل: - الاهتلاكات والأرصدة - تغيير الضرائب المؤجلة - تغيير المخزونات - تغيير الزبائن والحسابات الدائنة الأخرى - تغيير الموردين والديون الأخرى - نقص أو زيادة قيمة التنازل الصافية من الضرائب
			تدفقات الخزينة الناجم عن النشاط (أ)
			تدفقات أموال الخزينة المتأتية من عمليات الاستثمار مسحوبات عن اقتناء تثبيات تحصيلات التنازل عن تثبيات تأثير تغييرات محيط الإدماج (1)
			تدفقات أموال الخزينة المرتبطة بعمليات الاستثمار (ب)
			تدفقات أموال الخزينة المتأتية من عمليات التمويل الحصص المدفوعة للمساهمين زيادة رأس المال النقدي (المنقودات) إصدار قروض تسديد قروض

			تدفقات أموال الخزينة المرتبطة بعمليات التمويل (ج)
			تغير أموال الخزينة للفترة (أ + ب + ج)
			أموال الخزينة عند الافتتاح
			أموال الخزينة عند الاقفال
			تأثير تغيرات سعر العملات الأجنبية (1)
			تغير أموال الخزينة
			المقارنة مع النتيجة المحاسبية

المطلب الثالث: نواحي القصور في البيانات المحاسبية

على الرغم من أهمية البيانات المحاسبية كمصدر من مصادر البيانات المستعملة في التحليل المالي، إلا أن هناك حدوداً معينة للاستفادة من هذه البيانات يمكن حصرها فيما يلي⁽¹⁾:

1- الطبيعة التحكمية لعملية القياس المحاسبي، ذلك على أن الأرقام التي تحويها البيانات المحاسبية المنشورة هي محصلة لعمليات قياس تخضع مخرجاتها إلى حد كبير لنوع و طبيعة الأسس التي تتبعها المؤسسة بشأن الاعتراف بكل من الإيرادات و المصروفات، و كذلك لنوع الطرق و السياسات المحاسبية المتبعة في قياسها كالسياسات المتبعة مثلاً في مجال اهتلاك الأصول الثابتة، تقييم المخزون السلعي... الخ. حيث يؤدي اختلاف هذه الطرق إلى اختلاف النتائج طبقاً لكل طريقة، و هذا طبعاً ينعكس على الميزانية العامة كما ينعكس أحياناً على جدول حسابات النتائج، هذا كله ينعكس بطبيعة الحال على مدى موضوعية المؤشرات التي يتوصل إليها المحلل المالي.

2- تعد البيانات المحاسبية في ظل مجموعة من الفروض منها ثبات القوة الشرائية للنقود، و ما يترتب على ذلك من أن قيمة الأصول بالميزانية يتم التعبير عنها بقوة شرائية مختلفة عن القيمة الحالية، كما أن نتيجة النشاط تتم على أساس وحدات النقد السائدة دون الأخذ في حسابات التغيرات في قيمة النقود. حيث تترك هذه الفروض بصمات على طبيعة المعلومات التي تظهرها البيانات المحاسبية، فتحد من استخداماتها في اتخاذ القرارات، فهي تاريخية بطبيعتها في حين يفضل متخذ القرارات البيانات المستقبلية التي توفر له معلومات عن اتجاهات نشاط المؤسسة، كما أن التمسك بفرض ثبات وحدة النقد و مبدأ التكلفة التاريخية يجعل البيانات المالية المنشورة في فترات تسودها معدلات مرتفعة للتضخم تبدو مضللة، و غير صالحة للتحليل المالي خصوصاً في الحالات التي تكون فيها الفترة الزمنية مجال المقارنة طويلة نسبياً.

3- تعتبر البيانات المالية المنشورة ذات طبيعة كمية، و مع أن لهذه البيانات دور هام في اتخاذ القرارات، إلا أن البيانات الوصفية خاصة في مجال التحليل المالي لأغراض الائتمان لا تقل أهمية، لذا يجب على متخذي القرار في المؤسسة تدعيم البيانات الكمية بالبيانات الوصفية قصد الوصول إلى قرار سليم.

¹ - محمد مطر، مرجع سابق، ص - ص: 16-17.

الخلاصة:

يعتبر التحليل المالي أداة يستعملها العديد من الأطراف ذات العلاقة بالمؤسسة، فهو لا يخرج عن كونه دراسة تفصيلية للقوائم المالية المنشورة و فهمها من أجل الوصول إلى معرفة الوضعية المالية الحقيقية للمؤسسة و اتخاذ القرارات المناسبة، و قد تطرقنا في هذا الفصل إلى أهم الوثائق المحاسبية المستعملة في عملية التحليل و المتمثلة في الميزانية العامة و جدول حسابات النتائج باعتبارهما الوثيقتين الأساسيتين التي تتوقف بعدم وجودها عملية التحليل.

و من أجل الوصول إلى الهدف المراد تحقيقه من عملية التحليل يتبع المحلل مجموعة من الخطوات التي تشكل في مجملها المنهج العلمي لعملية التحليل، و التي تبدأ بتحديد الهدف و تنتهي بوضع التوصية المناسبة بشأن نتائج عملية التحليل.

تمهيد :

لاقت قائمة التدفقات النقدية اهتمام الجمعيات العلمية في كثير من الدول مثل المجمع الكندي للمحاسبين القانونيين "سبتمبر 1985" و مجلس المعايير المحاسبية المالية في و،م،أ "نوفمبر 1987" و مجمع المحاسبين القانونيين لجنوب إفريقيا جويلية 1988، و مجمع المحاسبين في المملكة المتحدة "سبتمبر 1919" و في مصر "ماي 1996م" و الذي بمقتضاه تم إلغاء الموازنة النقدية و إحلال قائمة التدفقات النقدية محلها و قد مرت قائمة التدفقات النقدية بعدة مراحل حتى وصلت إلى هذا الشكل الوارد بهذا المعيار ، فقد كان مسمى القائمة في البداية "قائمة تدفق الأموال" ثم تغيير المسمى و أصبح "قائمة مصادر و استخدام الأموال" و هي قائمة تبين الأموال التي تولدت من تشغيل المنشأة و استخدامات تلك الأموال في العمليات المختلفة، و لكن كان الانتقاد الذي يوجه عادة إلى هذه القائمة هو أنها لا تعرض بيان التدفق النقدي محلل إلى الأنشطة التي تقوم بها المنشأة و هي نشاط التشغيل و الاستثمار و التمويل بل كانت تقوم بمزج الأنشطة منها في القائمة دون تخلص أو تبويب لها، هذا بالإضافة إلى عدم وجود مفاهيم محاسبية دقيقة لتعريف كل من النقدية و ما في حكمها أو رأس المال العامل و الذي مثل الفرق بين مصادر الأموال واستخداماتها الواردة بهذه القائمة، نتيجة لهذا ظهرت قائمة بمسمى جديد يطلق عليها "قائمة التغيرات في المركز المالي" و هي قائمة توضح التغيرات التي تمت في عناصر قائمة المركز المالي بين نهاية الفترة و بداية الفترة وأخيرا أصدر مجلس معايير المحاسبة المالية المعيار رقم 95 في نهاية 1987 و ألزم فيه المنشآت بإعداد قائمة التدفقات النقدية لتحل محل "قائمة التغيرات في المركز المالي" و هي قائمة توضح التغيرات التي تمت في عناصر قائمة المركز المالي بين نهاية الفترة و بدايتها.

المبحث الأول: ماهية قائمة التدفقات النقدية

لقد مرت قائمة التدفقات النقدية بعدة تطورات نتيجة الممارسات المهنية لتستقر بشكلها الحالي سنة 1992 و تصبح قابلة للتطبيق مع سنة 1994 كما أن الاعتراف تم من خلال المرور بتجربة الخطأ و الصواب و هذا ما يكسبها أهمية لا تقل عن أهمية عن قائمة الدخل أو الميزانية.

المطلب الأول: مفهوم قائمة التدفقات النقدية

1- لمحة تاريخية عن قائمة التدفقات النقدية: تعد قائمة التدفقات النقدية حديثة العهد نسبياً مقارنة مع القوائم الأساسية الأخرى، و قد شهدت منذ نشوئها إلى الآن تطورات ملحوظة سواء من جهة المداخل المتبعة في إعدادها ، أو من حيث صور أو نماذج عرضها أو من حيث قوة القواعد الملزمة بنشرها و المصادرة من المجاميع المهنية⁽¹⁾.

و كانت الشركات العاملة في الولايات المتحدة الأمريكية، أول من بادر بعرض هذه القائمة بصفة طوعية في نهاية الخمسينات من القرن العشرين حيث عرضت في صورة جدول تحليلي بسيط يسمى "قائمة مصادر الموارد و المنصرف" where-got and where gone statement كما كانت القائمة تقتصر على المقارنة بين قائمتين متتاليتين للمركز المالي، تظهر عناصر الزيادة أو النقص الحادثة في هاتين القائمتين على مدار الفترة المحاسبية، لكن المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين AICPA أصدر عام 1961م دراسة أوصى فيها بتغيير مسمى القائمة لتصبح "قائمة تحليل التدفقات النقدية و الموارد المالية" cash flow analysis & funds flow statement كما أوصى جميع الشركات المساهمة العامة بإصدارها ونشرها بعد تدقيقها من مدقق الحسابات الخارجي مثلها في ذلك مثل

1- محمد مطر، موسى السيوطي، التأصيل النظري للممارسات المهنية المحاسبية (في مجالات القياس و العرض و الإفصاح)، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، ط 2، 2008، ص: 261.

بقية القوائم المالية الأساسية الأخرى⁽¹⁾، ثم أصدر المعهد نفسه الرأي رقم (3) عام 1963م فأوصى بالالتزام بالمعايير

الحاسبية المهنية في إعدادها statement of sources and application of funds

و الإفصاح عن المعلومات التي تعرضها، كما أوصى بتعديل تسميتها إلى "قائمة مصادر الأموال و استخداماتها"

و بضرورة عرضها ضمن المعلومات الإضافية أو المكملة الصادرة عن الشركة، و لكن دون أن تخضع بالضرورة لمصادقة

مدقق الحسابات⁽²⁾

و قد تزايدت أهمية هذه القائمة عندما أصدرت هيئة تداول الأوراق المالية الأمريكية SEC عام 1970م بيانها رقم

(17) الذي طلبت فيه من جميع الشركات المسجلة لديها، بأن تضمن تقاريرها المالية السنوية المقدمة للهيئة قائمة

بموارد الأموال و استخداماتها مما حث المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين أن يصدر في العام التالي أي عام 1971

م الرأي رقم (19) الذي أوصى بما يلي⁽³⁾:

1- تغيير مسمى القائمة ليصبح "قائمة التغيرات في المركز المالي" Statement of Changes in financial Posititon

2- أن تصبح هذه القائمة واحدة من القوائم المالية الأساسية للفترة المحاسبية .

3- أن تصبح هذه القائمة مشتملة على رأي مراقب الحسابات الذي يتضمنه تقريره الصادر عن البيانات المالية

للشركة .

4- أن يتم إعداد القائمة وفق المفهوم الشامل للموارد المالية على أن يترك للشركة الخيار في إعدادها و عرضها ، إما

وفقا لمدخل رأس المال العامل أو وفقا لمدخل التدفق النقدي .

و في عام 1987م صدر عن مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي FASB البيان رقم (SFAS N° 95)

الذي ألزم جميع الشركات الأمريكية بإصدار (قائمة التدفقات النقدية) كواحدة من القوائم المالية الأساسية ، بحيث

2-Mosich A,N & Larsen E,g,intermediate Accouting, McGraw hill book Company, 1983;p 34.

2- AICP, APB OPINON N°3; the Statement of sources and application of funds, 1963; p 16.

3- AICP, APB OPINON N°19; Reporting Changes in Financial Position, 1981; p 14.

تحل محل قائمة التغيرات في المركز المالي التي كانت مستخدمة حتى ذلك التاريخ ، و أوصى البيان أن يتم تصنيف

التدفقات النقدية في القائمة ، إلى تدفقات نقدية من الأنشطة التشغيلية و تدفقات نقدية استثمارية

و تدفقات نقدية تمويلية⁽¹⁾، و وفقا للمعيار المحاسبي الدولي رقم (7 IAS N°) المعدل، و الصادر عن اللجنة الدولية

لمعايير المحاسبة عام 1993م و الذي حل محل المعيار السابق الصادر عام 1977م فإن هذه القائمة تعرض باعتبارها

جزءا من البيانات المالية المدققة و المشمولة في التقارير السنوية الصادرة عن شركات المساهمة، و قد أوصى المعيار

بإعدادها بشكل يفصح عن حركة النقدية التي تتمثل في النقد الجاهز و الودائع تحت الطلب و ما في حكمها.

* يعتبر السحب على المكشوف من البنوك أحد مكونات النقدية و ما في حكمها و ليس نشاط تمويلي بعكس

القروض البنكية التي تعتبر بمثابة أنشطة تمويلية⁽²⁾، على أن تضمن رصيد السحب على المكشوف مع رصيد النقدية

و ما في حكمها قد تؤدي إلى إظهار هذا الرصيد في نهاية السنة المالية بالسالب و هو أمر لا يستقيم مع المنطق

و يفقد قائمة التدفقات النقدية دلالتها و مغزاها .

* لا تتم التدفقات النقدية الحركة التي تتم بين البنود التي تم سحبها من البنوك لتمويل حركة الخزينة لأن هذه

المكونات تمثل جزءا من أجزاء السياسة النقدية لإدارة المنشأة و ليس كجزء من أنشطة المنشأة التشغيلية أو الاستثمارية

أو التمويلية .

3- نظرا لاختلاف السياسات المالية و المصرفية المطبقة بين دول العالم و لأغراض الالتزام بمعايير المحاسبة أوجب المعيار

على كل منشأة أن تفصح عن السياسة التي تطبقها في تحديد مكونات النقدية و ما في حكمها و يمكن توضيح

كيفية الإفصاح عن النقدية و ما في حكمها بالإيضاحات المتممة للقوائم المالية كما يلي :

¹ - FASB, SFAS, N95, Statement of Cash flows, FASB, 1987; p 34.

² - محمد عباس حجازي، مرجع سابق، ص: 158.

النقدية و ما في حكمها : لأغراض إعداد قائمة التدفقات النقدية يتضمن بند النقدية و ما في حكمها أرصدة النقدية و الأرصدة لدى البنوك و الحسابات الجارية و أذون الخزينة التي تستحق الصرف خلال ثلاثة شهور من اقتنائها و الودائع لمدة لا تزيد عن ثلاثة أشهر.

المطلب الثاني: أهداف و أهمية قائمة التدفقات النقدية

1- أهداف قائمة التدفقات النقدية:

صممت قائمة التدفقات النقدية لمجموعة من الأهداف تسعى إلى تحقيقها و يأتي في مقدمة هذه الأهداف مساعدة مستخدمي القوائم المالية في تقييم الأداء الوحدة الاقتصادية، و مراقبة الإدارة و التدفقات النقدية الفعلية الداخلية و الخارجية، و المساعدة في التنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية و قياس قدرة الوحدة على الوفاء بالتزاماتها، و ذلك من خلال توفير معلومات عن المتحصلات و المدفوعات النقدية خلال فترة، و قد حدد مجلس معايير المحاسبة المالية FASB هدفين لقائمة التدفقات النقدية يتمثلان في الآتي⁽¹⁾.

■ **الهدف الرئيس :** هو إعطاء معلومات ذات أهمية عن المقبوضات و المدفوعات النقدية للوحدة الاقتصادية خلال الفترة.

■ **الهدف الثانوي :** توفير معلومات على أساس نقدي عن الأنشطة التشغيلية و الاستثمارية و التمويلية للوحدة الاقتصادية.

في حين حددت لجنة معايير المحاسبة الدولية LSC مجموعة من الأهداف و الأغراض من قائمة التدفقات النقدية يمكن ذكرها فيما يلي⁽²⁾:

1- FASB" , Statement of Cash flows" , op. cit. p 5.

2- معايير المحاسبة الدولية، المعيار الحاسبي رقم(7) قائمة التدفقات النقدية، ترجمة المجتمع العربي للمحاسبين سنة 1999، ص-ص: 123-124.

* إن قائمة التدفقات النقدية تساعد مستخدميها في اتخاذ قراراتهم الاقتصادية الرشيدة من خلال تزويدهم بأساس سليم، لتقييم المنشأة في الحصول على النقدية و كيفية الحصول عليها و توقيت الحصول عليها و درجة التأكد المرتبطة بالحصول عليها.

* توفير المعلومات تاريخية عن التغيرات التي حدثت على النقدية في المنشأة في كافة الأنشطة سواء أكانت تشغيلية أم استثمارية أم تمويلية.

* توفر إفصاحا شاملا عن كيفية الحصول على النقدية و ما يعادلها و كيفية استخدامها.

* وضع وتطوير نماذج تساعد في إجراء المقارنات بين التدفقات النقدية الحالية و التدفقات النقدية المستقبلية .

* التنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية من خلال البيانات التاريخية لهذه التدفقات و قياس درجة التأكد المرتبطة بها و مراجعة دقة التقديرات الماضية للتدفقات النقدية المستقبلية، و فحص العلاقة بين الربحية و التدفق النقدي و تأثير التغير في الأسعار على كل منها.

* المساهمة بجانب القوائم المالية الأخرى في تقييم التغيرات التي طرأت على صافي موجودات المنشأة و هيكلها المالي، و مقدرتها على التأثير على مبالغ التدفقات النقدية و توقيتها بهدف التكيف مع الظروف المتغيرة.

و عليه يمكن القول أن هدف قائمة التدفقات النقدية هو تقديم بيانات شاملة عن وضع السيولة النقدية لدى المنشأة، فعندما تكون التدفقات النقدية الخارجية كبيرة يعني أن المنشأة لديها القدرة على التوسع و عندما تكون التدفقات هذه صغيرة فهذا يعني أن سياسة المنشأة انكماشية، أما التدفقات التمويلية فتشير إلى أسلوب الإدارة في تمويل نشاطها سواء أكانت من مصادر داخلية أم خارجية.

2- أهمية قائمة التدفقات:

يمكن تلخيص أهمية قائمة التدفقات النقدية بشكل عام حسب تصنيفات الأنشطة في الآتي (1):

1- طارق عبد العال حماد، موسوعة معايير المحاسبة،

- توفر قائمة التدفقات النقدية معلومات عن الهيكل المالي للمنشأة (شاملة السيولة و القدرة على السداد).
 - توفر قائمة التدفقات النقدية معلومات إضافية عن أصول و خصوم و حقوق الملكية الخاصة للمنشأة.
 - تعزز قائمة التدفقات النقدية من القدرة على مقارنة تقارير الأداء التشغيلي للوحدات الاقتصادية من خلال استبعاد آثار استخدام معالجات محاسبية مختلفة لنفس العمليات و الأحداث التي تؤدي إلى نتائج مختلفة.
 - تعمل قائمة التدفقات النقدية كمؤشر يمكن استخدامه في تقدير حجم التدفقات النقدية المستقبلية، و كذلك في تقييم دقة التخطيط الماضي للتدفقات النقدية المستقبلية.
 - توفر قائمة التدفقات النقدية معلومات عن الأنشطة التشغيلية و ذلك فهي تعكس مقدرة المنشأة على توليد تدفقات نقدية موجبة في المستقبل من خلال تقييم مقدرتها على توليد تدفقات نقدية لسداد الالتزامات و تغطية كافة الأنشطة التشغيلية⁽¹⁾.
 - تزود قائمة التدفقات النقدية معلومات مفيدة عن الأنشطة الاستثمارية فهي بذلك تعكس سياسة أداء الوحدة الاقتصادية سواء أكانت توسعية أم انكماشية، فكلما زادت التدفقات النقدية الخارجية للأنشطة الاستثمارية عن التدفقات النقدية الداخلية من بيع الأصول المنتجة فان ذلك يعد مؤشر جيداً على سياسة توسعية و نمو متزايد في الأنشطة الاستثمارية.
 - توضح قائمة التدفقات النقدية سياسة الوحدة الاقتصادية في تمويل أنشطتها من حيث اعتمادها على مصادر خارجية من الاقتراض كما أنها تبين الحد الأقصى من الاقتراض الذي يمكن أن تتعرض فيه الوحدة إلى العسر المالي نتيجة للسياسة التوسعية المبالغ فيها في الاقتراض دون أدنى مبرر
- المطلوب الثالث: أغراض قائمة التدفقات النقدية و استخداماتها

1- الوابل علي الوابل، المحتوى الإعلامي لقائمة التدفقات النقدية، الإدارة العامة، المجلد 36، العدد 2، السعودية سنة 1996.

من أهم الأغراض التي تسمى قائمة التدفقات النقدية إلى تم تحقيقها هي⁽¹⁾:

المطلب الثالث: أغراض و استخدامات التدفقات النقدية

أ- أغراض قائمة التدفقات النقدية :

1- تقييم جودة أو نوعية أرباح المنشأة :

تقدم قائمة التدفقات النقدية معلومات يمكن الاستفادة منها في التمييز بين صافي الدخل الذي يتم تحديده على أساس الاستحقاق، و بين التدفق النقدي الذي يتم تحديده على أساس النقدي، إذ أن تحقيق المنشأة لصافي دخل مرتفع لا يعني بالضرورة تدفق و نقدي مرتفع و العكس بالعكس، إلا أن ارتفاع صافي التدفق النقدي التشغيلي يعني ارتفاع نوعية و جودة الأرباح و العكس بالعكس.

2- تقييم سيولة المنشأة :

يرتبط وضع السيولة لدى المنشأة بصافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية، فكلما زاد التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية كلما كان مؤشرا على وجود فائض نقدي موجب (السيولة) لدى المنشأة يمكن استغلاله في إعادة الاستثمار ، أو لسداد أية التزامات مستحقة، أما إذا كان صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية سالبا، فهناك يعني وجود عجز نقدي يتطلب من المنشأة البحث عن مصادر تمويل لهذا العجز، إما عن طريق بيع جزء من الاستثمارات، أو البحث عن مصادر تمويل خارجية كالاقتراض، بالإضافة إلى تلك فأن عرض مصادر و استخدامات النقد التشغيلي يفيد في اختبار مدى كفاءة سياسة التمويل التي تتبعها المنشأة.

3- تقييم سياسة التمويل :

حيث يمكن استخدام المعلومات التي تقدمها قائمة التدفقات النقدية في تقييم سياسة التمويل التي تتبعها المنشأة.

¹ - محمد مطر، مرجع سابق، الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي و الائتماني.

4- التنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية: يمكن استخدام مؤشرات التدفقات النقدية التاريخية للتنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية.

ب- استخدامات قائمة التدفقات النقدية: يمكن استخدام قائمة التدفقات النقدية و الانتفاع منها من قبل كل الجهات الداخلية للمؤسسة و الجهات الخارجية⁽¹⁾:

1- استخدامات الإدارة: توفر قائمة التدفقات النقدية معلومات مهمة عن القرارات التي اتخذتها الإدارة مثل إصدار أسهم رأسمالية أو بيع سندات طويلة الأجل، و غيرها من المعلومات التي لا يمكن الحصول عليها بواسطة القوائم المالية الأخرى إلا بشكل بسيط، إن القائمة تظهر مدى كفاية التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية لتمويل جميع الاحتياجات الرأسمالية المخططة داخليا بدلا من الاقتراض الخارجي طويل الأجل بإصدار أسهم أو سندات، و بالعكس فإذا ما أظهرت القائمة عجزا في النقدية، فإن الإدارة قد تستخدم القائمة لتحديد أسباب حدوث مثل هذا العجز، و باستخدام قائمة التدفق النقدي، تستطيع الإدارة وضع مؤشرات أو ضوابط عامة حول تخفيض الأرباح للاحتفاظ بالنقدية.

ج- استخدامات المستثمرين والدائنين: تساعد قائمة التدفق النقدي و الدائنين و بقية الجهات في تحديد ما يلي:

✓ قابلية المؤسسة على توليد تدفقات نقدية إيجابية صافية.

✓ قابلية المؤسسة على مواجهة التزاماتها الجارية.

✓ قابلية المؤسسة على دفع حصص الأرباح المساهمين.

✓ مدى حاجة المؤسسة للتمويل الخارجي.

✓ أسباب الاختلاف بين صافي الدخل و المستلمات النقدية و المدفوعات النقدية المرافقة.

1- منير شاكر محمد، إسماعيل إسماعيل، عبد الناصر نور، المرجع السابق، ص- ص: 145-146.

✓ آثار الأنشطة التشغيلية و الاستثمارية و التمويلية على المركز المالي للمؤسسة خلال الفترة.

المبحث الثاني: طرق و أساليب عرض التدفقات النقدية

المطلب الأول: طرق عرض قائمة التدفقات النقدية

تستخدم طريقتان لعرض قائمة التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية هما الطريقة المباشرة و الطريقة الغير مباشرة، أما التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية و الأنشطة التمويلية فلا تختلف طرق عرضهما وفق الطريقتين، و فيما يلي توضيح لتلك الطريقتين:

أ- الطريقة المباشرة :

بموجب هذه الطريقة يتم التوصل إلى صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية عن طريق تحديد العناصر المكونة للتدفقات النقدية الداخلية من النشاط التشغيلي، (مثل النقدية الحاصلة من العملاء) و تحديد العناصر المكونة للتدفقات النقدية الخارجية من النشاط التشغيلي، (مثل النقدية المدفوعة مقابل شراء بضاعة) و بشكل منفصل كل على حدة، ثم تحديد الفرق بينهما و هو يمثل صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية⁽¹⁾.

كما طالب مجلس معايير المحاسبة المالية وفقا لهذه الطريقة بإعداد مذكرة تسوية في جدول مستقل و مرفق يوضح تعديل صافي الدخل باستخدام الطريقة غير المباشرة للتوصل إلى صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية. و للعمل بموجب هذه مذكرة التسوية يجب تحويل أرقام قائمة الدخل من أساس الاستحقاق إلى الأساس النقدي و ذلك بالاستعانة بالتغيرات التي حدثت في أرصدة الميزانية أول و آخرها و المتعلقة بالدخل (الموجودات و المطلوبات المتداولة)⁽²⁾.

1- نعيم دهمش، قائمة التدفقات النقدية من الناحية العملية و العلمية، معهد الدراسات المصرفية، عمان، ص: 19.

2 - Roger H. Hermanson, James Don Edwards, R. F. Salmonson, Accounting principles, Fourth Edition, IRWIN, Boston, USA. 1989.

و قد شجع المعيار المحاسبي الدولي رقم (7) المنشأة على إعداد التدفقات النقدية وفقا للطريقة المباشرة لما توفره هذه الطريقة من معلومات تمكن من تقدير التدفقات النقدية المستقبلية لا توفرها الطريقة غير المباشرة⁽¹⁾.

- ميزات الطريقة المباشرة: الميزة الأساسية للطريقة المباشرة⁽²⁾

أنها تبين كلا من المحصلات النقدية و المدفوعات النقدية المرتبطة بالأنشطة التشغيلية، بمعنى أنها أكثر اتساقا مع العرض من قائمة التدفقات النقدية هو توفير معلومات عن المتحصلات النقدية و المدفوعات النقدية من الطريقة غير مباشرة التي لا تبين المتحصلات و المدفوعات و إنما تبين صافي التدفقات النقدية فقط (الفرق بين المدفوعات و المقبوضات) من أنشطة التشغيلية.

يرى المؤيدون للطريقة المباشرة أن معرفة مصادر المتحصلات النقدية من أنشطة التشغيل، و الغرض من المدفوعات النقدية لأنشطة في الماضي يعتبر مفيدا في تقدير التدفقات النقدية الناجمة من و المستخدمة في أنشطة التشغيل في المستقبل، و بالإضافة إلى ذلك فإن توفير معلومات عن المصادر الرئيسية للمتحصلات و المدفوعات النقدية المرتبطة بأنشطة التشغيل يعتبر أكثر فائدة من المعلومات التي تقتصر على الناتج الحسابي فقط - صافي التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل - عند تقييم مقدرة المنشأة الاقتصادية على :

1- توفير نقدية كافية من أنشطة التشغيل لسداد ديونها .

2- إعادة الاستثمار في عملياتها .

3- إجراء توزيعات للأرباح على أصحاب الملكية ، و الخلاصة أن الطريقة المباشرة تكشف عن معلومات أكثر تفصيلا تفيد في اتخاذ القرارات و إجراء تقديرات تتعلق بالمستقبل بدلا من الطريقة غير المباشرة التي تقتصر على الناتج الحسابي الذي يبين النتيجة النهائية - صافي التدفقات النقدية.

¹ - معايير المحاسبة الدولية، المعيار الدولي رقم (7) قائمة التدفقات النقدية، مرجع سابق، ص: 128.

² - محمد عباس حجازي، مرجع سابق.

و يرى الكثير من المحاسبين الذين يدعون القوائم المالية للشركات أنهم لا يمكنهم حالياً تجميع بيانات تمكنهم من تحديد بعض المعلومات مثل النقدية المحصلة من العملاء أو النقدية المدفوعة للموردين بصورة مباشرة من النظم المحاسبية المتاحة حالياً، و لكن المؤيدين للطريقة المباشرة يردون على ذلك بأن التكلفة الإضافية اللازمة لتوفير بيانات عن المتحصلات و المدفوعات النقدية بصورة مباشرة لا تعتبر هامة نسبياً.

- عيوب الطريقة المباشرة :

يعتبر عيب الطريقة المباشرة هو إضافتها لأعباء جديدة على نظام المعلومات المحاسبية ، لكونه مصمماً لتلبية متطلبات أساس الاستحقاق⁽¹⁾.

ب- الطريقة الغير مباشرة :

و تسمى هذه الطريقة بطريقة التسوية و بموجب هذه الطريقة فان قائمة التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية تبدأ بصافي الدخل (الخسارة) و التي يمكن الحصول عليها مباشرة من قائمة الدخل ثم يضاف إليه أو يخصم الإيرادات و المصروفات غير المؤثرة على النقدية فمثلاً : يتم إضافة الاهتلاك و الاستهلاك لأحدهما من المصروفات التي تؤدي إلى تخفيض صافي الدخل دون التأثير على النقدية، و قائمة التدفقات النقدية وفق هذه الطريقة تركز على التغيرات في مكوناتها معظم الأصول و الخصوم المتداولة مثل التغيرات في المخزون ، الموردين ، حسابات القبض ...إلخ.

و لذلك فالعناصر غير النقدية التي تم طرحها لتحديد صافي الدخل يجب إضافتها لتحديد صافي التدفق النقدي و كذلك الحال بالنسب للإيرادات غير النقدية التي أضيفت لتحديد صافي الدخل يجب طرحها لتحديد صافي التدفقات النقدية⁽²⁾.

1- رضوان حلوه، النموذج المحاسبي المعاصر من المبادئ إلى المعايير، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، الأردن، سنة 2003.

2- رونلاد كيسو و جيرى ويجانت، المحاسبة المتوسطة، مرجع سابق.

- مميزات الطريقة الغير مباشرة :

تتمتع هذه الطريقة بمجموعة من الميزات أهمها⁽¹⁾:

- 1- تركز هذه الطريقة على الفرق بين صافي الدخل و صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية، لذا فهي علاقة جيدة و مفيدة بين قائمة التدفقات النقدية و قائمة الدخل و قائمة المركز المالي.
 - 2- تعتبر هذه الطريقة أقل تكلفة من الطريقة المباشرة لكونها مألوفة عند الكثير من المحاسبين الذين كانوا يتعاملون مع قائمة التغيرات في المركز المالي وفقا لمفهوم رأس المال العامل.
 - 3- تكسب هذه الطريقة مستخدمي القوائم المالية القدرة على تحويل و تعديل هذه القوائم لعدة فترات محاسبية بحيث تتوفر لديهم معلومات عن التدفقات النقدية لعدة فترات متتالية تكفي لإجراء التنبؤ على أساس سليم.
 - 4- تقدم هذه الطريقة معلومات تساعد مستخدمي القوائم المالية في معرفة كيفية الانتقال من الأرقام المحاسبية وفق أساس الاستحقاق التدفقات النقدية داخلية وخارجية.
- و يرى المعيار المحاسبي رقم (95) الصادر عن مجلس معايير المحاسبة و يؤخذ على هذا المعيار سماحه بأعداد القائمة وفقا لطريقتين مما قد يؤدي إلى اختلاف في شكل التقرير المعد لذلك فهو يقلل من الفائدة المرجوة عند استخدام قائمة التدفقات النقدية لأغراض التحليل و إجراء المقارنات⁽²⁾.
- أما المعيار المحاسبي الدولي رقم (7) فقد شجع المنشآت على إعداد قائمة التدفقات النقدية باستخدام الطريقة المباشرة لما توفره هذه الطريقة من معلومات تساعد في تقييم التدفقات النقدية المستقبلية لا توفرها الطريقة الغير مباشرة⁽³⁾.

1- وصفي أبو المكارم، دراسات مقدمة في المحاسبة المالية، مرجع سابق.

2- قرارات مجلس أنماط المحاسبة الدولية رقم 95- قائمة التدفقات النقدية، مرجع سابق.

3- معايير المحاسبة الدولية، المعيار الدولي رقم 7، قائمة التدفقات النقدية، المرجع السابق، ص: 128.

و يرى الدكتور العراقي أن استخدام الطريقة غير مباشرة في التقرير عن صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية يؤثر على جودة التقرير المالي ولا يفصح عن معلومات يمكن أن يستفيد منها محللو الائتمان لأن المحلل المالي بحاجة إلى معلومات تفصيلية أكثر لا توفرها الطريقة غير مباشرة.

كما أن الطريقة المباشرة تتميز بالشمولية حيث تفصح عن كل عنصر من عناصر التدفقات النقدية التشغيلية مما يساعد مستخدميها على فهم كل عنصر من تلك العناصر دون اللجوء إلى القوائم المالية الأخرى المعروضة (1).

و عليه يمكن القول أن لكلا الطريقتين مميزات يمكن الاستفادة منها في عرض قائمة التدفقات النقدية حيث يتم تطبيق الطريقة المباشرة أولاً و من ثم الطريقة غير المباشرة ثانياً و ذلك عن طريق تخصيص جزء لبيان تعديل صافي الدخل من أساس الاستحقاق إلى الأساس النقدي.

ج- المقارنة بين الطريقة المباشرة وغير المباشرة:

من خلال الاستعراض السابق لعرض قائمة التدفقات النقدية باستخدام الطريقة المباشرة و غير المباشرة يمكن إجراء المقارنة التالية (2):

1- تقدم الطريقة المباشرة معلومات أفضل من التي تقدمها الطريقة غير مباشرة عن الدورة النقدية لعمليات المنشأة ، فالمعلومات التي توفرها الطريقة المباشرة تفيد في تقدير أفضل لمبالغ التمويل المطلوبة بالإضافة إلى المبالغ النقدية المتوقع توفرها في المستقبل .

2- تعتبر الطريقة المباشرة أكثر ارتباطاً مع الهدف الرئيس لقائمة التدفقات النقدية لما توفره من معلومات عن المتحصلات و المدفوعات النقدية التشغيلية، أما الطريقة غير مباشرة فلا تقرر عن ذلك.

1- عراقي عبد الصمد عراقي، المحاسبة عن التدفقات النقدية طبقاً للمعايير الأمريكية.

2- نعيم دهمش، قائمة التدفقات النقدية من الناحية العملية و العلمية، مرجع سابق.

3- يستلزم إعداد القائمة باستخدام الطريقة المباشرة تكاليف أكثر من التي يستلزمها عند استخدام الطريقة غير المباشرة.

4- الطريقة غير المباشرة مفضلة عند كثير من الباحثين عن الطريقة المباشرة في إعداد قائمة التدفق النقدي التشغيلي و يرجع هذا التفضيل للأسباب الآتية:

* توفير الطريقة غير المباشرة ربطا بين قائمة التدفقات النقدية و قائمة الدخل و قائمة الميزانية . * قلة تكلفتها .

* العلم و الدراية التي يتمتع بها مستخدمو القوائم المالية للطريقة الغير مباشرة.

المطلب الثاني: أساليب إعداد قائمة التدفقات النقدية

يتم إعداد قائمة التدفقات النقدية من خلال أسلوبين هما⁽¹⁾:

1- أسلوب ورقة العمل:

يستخدم أسلوب ورقة العمل في إعداد قائمة التدفقات النقدية عندما يكون لدى الشركة كم هائل من الحسابات و العديد من العمليات التشغيلية و التمويلية، تصبح فيها عملية تحليل الحسابات غير النقدية عملية معقدة و صعبة. فأسلوب ورقة العمل يساعد في تبويب و تجميع البيانات و يعمل على تنظيم المعلومات المطلوبة لأعداد و تحضير قائمة التدفقات النقدية.

و يحتاج هذا الأسلوب إلى وجود أرصدة حسابات الميزانية عند بداية الفترة و نهايتها و كذلك أرصدة قائمة الدخل عن تلك الفترة، بالإضافة إلى معلومات أخرى حول أنشطة تلك الفترة. و يتم عرض أسلوب ورقة العمل عند إعداد قائمة التدفقات النقدية مع طريقتين هما :

أ - أسلوب ورقة العمل مع الطريقة المباشرة:

تكون ورقة العمل وفق هذه الطريقة في شكل جدول قائمة الدخل من أساس الاستحقاق إلى الأساس النقدي، و تتضمن ورقة العمل أربعة أعمدة يوضع في العمود الأول أرصدة حسابات قائمة الدخل على أساس الاستحقاق، و يترك العمودان الثاني و الثالث للحركات (إضافة و تنزيلا) و التي سيعدل المبلغ فيهما من أساس الاستحقاق على الأساس النقدي، فيما يظهر في العمود الرابع المبالغ التي عدلت من أساس الاستحقاق إلى الأساس النقدي، كما يمثل العمود الرابع النقدية المستلمة و المدفوعة في كل مجموعة من المجموعات التابعة لأنشطة العمليات⁽¹⁾.

¹ - وصفي ابو المكارم، دراسات متقدمة في المحاسبة المالية، مرجع سابق.

ب - أسلوب ورقة العمل مع الطريقة غير المباشرة:

تعد ورقة العمل وفق هذه الطريقة في شكل جدول يتضمن أربعة أعمدة ، يوضع في العمود الأول و الرابع أرصدة حسابات الميزانية في أول الفترة و آخرها على التوالي، فيما العمود الثاني و الثالث لتسجيل التغيرات بين الأرصدة (مدین ودائن) من أجل إنشاء قائمة التدفقات النقدية و عملية تحليل التغيرات في حسابات الميزانية تبدأ بقائمة الدخل التي يتم إدخالها أسفل الميزانية في أعمدة التغيرات و يتم إدخال الإيرادات و الأرباح في العمود الدائن و الخسائر و المصروفات في العمود المدين، و في أسفل القائمة يتم تسجيلها كأول حركة نقدي داخلية و خارجة ومن ثم تتولى الحركات لتحويل صافي الدخل من أساس الاستحقاق إلى الأساس النقدي، حيث تمثل هذه الحركات الجزء الأول من قائمة التدفقات النقدية و هي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية ثم تتولى التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية و التمويل.

و عندما يتم تحديد الأنشطة التمويلية و الاستثمارية غير النقدية من خلال التحليل فإنه يتم إدخالها في السطور الأخيرة من ورقة العمل⁽²⁾.

- مزايا أسلوب ورقة العمل :

❖ تعرض ورقة العمل أسلوب منظما لإعداد قائمة التدفقات النقدية بالنسب للمسائل المعقدة.

❖ استخدام أسلوب ورقة العمل يعطي تأكيد و ضمانا بأن جميع العناصر قد تم أخذها بعين الاعتبار.

- عيوب أسلوب ورقة العمل⁽³⁾:

- يعتبر استخدام أسلوب ورقة العمل مضيعة للوقت لعدم الحاجة في أغلب الأحيان إلى مثل هذه التفاصيل التي تتضمنها ورقة العمل.

¹ -Glenn A. Welsch, T. Zlatkovich, Intermediate Accounting, Eighth Edition, IRWIN, Bostonm, USA. 1989, p917-925.

² -رونالد كيسو و جيرى ويجانت، المحاسبة المتوسطة، مرجع سابق.

³ -نعيم دهمش، قائمة التدفقات النقدية من الناحية العملية و العلمية، مرجع سابق.

- صعوبة استخدام أسلوب ورقة العمل لأغراض إعداد و تحضير قائمة التدفقات النقدية.

2- أسلوب الحسابات المستقلة:

ابتكرت طريقة الحسابات المستقلة لإعداد قائمة التدفقات النقدية، و ذلك لتلافي العيوب الخاصة بطريقة ورقة العمل، حيث توفر هذه الطريقة أسلوباً منظماً و مميزاً لتجميع المعلومات اللازمة لعرضها في قائمة التدفقات النقدية الرسمية، كما أنها تقوم بتحليل كافة العمليات الخاصة بالمنشأة مستعينة بالحسابات مما جعلها أكثر انتشاراً في الحياة العملية .

و يتم عرض أسلوب الحسابات المستقلة عند إعداد قائمة التدفقات النقدية بطريقتين هما:

- أسلوب الحسابات المستقلة بالطريقة المباشرة :

يمر إعداد قائمة التدفقات النقدية وفق هذه الطريقة بالخطوات التالية⁽¹⁾:

* **الخطوة الأولى:** يتم وضع الرصيد الافتتاحي والرصيد الختامي للحسابات من واقع حسابات الميزانية الختامية و ميزانية نهاية العام السابق .

* **الخطوة الثانية:** تبدأ بتحليل كل حساب واستخلاص الحركة النقدية التي أدت للانتقال من رصيد أول المدة إلى رصيد آخر المدة للوصول إلى صافي الحركة النقدية، و من ثم يتم تسجيل قيود اليومية بالفرق المستنتج من الحساب و يرحل إلى كل من حساب النقدية والحساب قيد التحليل، شريطة أن يكون حساب النقدية مقسم حسب أنشطة قائمة التدفقات النقدية.

و بموجب هذه الطريقة يعتبر صافي الدخل هو أول حركة نقدية، حيث يسجل قيد بين الأرباح المحتجزة والنقدية (لأن الطريقة غير المباشرة تتطلب تعديل صافي الدخل من أساس الاستحقاق إلى الأساس النقدي) و من ثم يبدأ بتحليل الحسابات للوصول إلى المبالغ التي ستعدل من أساس الاستحقاق إلى الأساس النقدي.

¹ - Gack I. Smith, Robert M. Keith, William L. Stephens, Financial Accounting, McGraw-Hill New York, USA. 1988. P 618.

- أسلوب الحسابات المستقلة بالطريقة الغير المباشرة:

وفق هذه الطريقة يستعمل نفس التحليل لجميع الحسابات للوصول إلى التدفق النقدي من الحساب نفسه، و ليس من تسوية صافي الدخل للوصول إلى التدفق النقدي، و يتم فتح الحسابات لتسجيل العمليات التي حدثت خلال العام من واقع قائمة الدخل وبشكل إجمالي و بالتالي يستنتج التدفق النقدي.

- مميزات أسلوب الحسابات المستقلة⁽¹⁾:

- يمكن هذا الأسلوب من إعداد هذه القائمة بطريقة أكثر سرعة.
- يساعد استخدام هذا الأسلوب في تفهم أوضح للعلاقات بين البنود النقدية و غير النقدية.

¹- نعيم دهمش، قائمة التدفقات النقدية من الناحية العملية و العلمية، مرجع سابق.

المطلب الثالث: التدفقات النقدية بالعملة الأجنبية

في ظل التزايد المستمر لغزو الأسواق العالمية، و توجه عدد كبير من الشركات للتبادل التجاري فيما بينها و بعملات أجنبية، لجأت معظم الشركات إلى توفير حسابات نقدية بالعملات الأجنبية من خلالها عملياتها الخارجية، و تغطي كافة التزاماتها و تودع فيها كافة إيراداتها، أصبح معه أمرا واقعا وجود تدفقات نقدية بعملات أجنبية لدى تلك الشركات، اضطر فيه البعض إلى التساؤل عن كيفية عرض هذه التدفقات النقدية هل يتم عرضها بشكل منفصل و في قائمة منفصلة أو أن يتم عرضها في قائمة واحدة تضم كافة التدفقات النقدية للمنشأة ؟ وبأي عملة يتم عرضها ؟ هل هي بالعملة المحلية (عملة الحساب) أم بالعملة الأجنبية ؟

و قد تمت الإجابة على هذه التساؤلات من قبل عدة جهات محاسبية دولية منها مجلس معايير المحاسبة المالية FASB الذي يرى في المعيار المحاسبي رقم (95) أنه يتعين على المنشأة التي لديها عمليات بالعملة الأجنبية أن تفصح عن تلك التدفقات النقدية بالعملة التي تعد بها الحسابات الختامية و على أساس أسعار العملة السائدة عند حدوث التدفقات النقدية.

كما يتعين على المنشأة تفصح عن أثر التغير في أسعار الصرف على أرصدة النقدية بالعملات الأجنبية كجزء منفصل عن التسوية التي تجري للتغيرات في القيمة النقدية و النقدية المعادلة خلال العام.

و سمح هذا المعيار للمنشآت باستخدام السعر الوسطى المرجح إذا كانت النتائج مماثلة للنتائج التي ستحصل باستخدام أسعار الصرف لكل حركة⁽¹⁾، فيما يرى لجنة معايير المحاسبة الدولية IASC في معيار الدولي رقم (7) بوجود تسجيل التدفقات النقدية الناشئة من العمليات بالعملة الأجنبية باستخدام عملة المنشأة التي تنشر بموجب

¹ - قرارات مجلس أنماط المحاسبة المالية، المعيار الدولي رقم (95) قائمة التدفقات النقدية، مرجع سابق.

قوائمها المالية، و ذلك بتحويل مبلغ العملة الأجنبية إلى عملة المنشأة باستخدام سعر الصرف السائد في تاريخ التدفق النقدي⁽¹⁾

أما مجلس معايير المحاسبة البريطانية فيرى في المعيار FRS 1 أن قائمة التدفقات النقدية لشركة القابضة على شركة أجنبية يجب أن تحوي التدفقات النقدية للشركة التابعة و تحويل أرقامها للعملة المحلية و على أساس سعر الصرف السائد أثناء العمليات، و أي أثر للتغير في سعر الصرف يجب الإفصاح عنه كجزء من التسوية عند إعداد قائمة التدفقات النقدية⁽²⁾

و عليه يمكن القول بأن معايير المحاسبة السابقة أشارت إلى ضرورة أن يتم عرض التدفقات النقدية الناشئة عن العمليات بالعملة الأجنبية بعملة التقارير المالية التي يتم إعدادها من قبل المنشأة (عملة الحساب) و باستخدام أسعار الصرف في تاريخ الحركة أو على أساس السعر الوسطى المرجح.

¹- معايير المحاسبة الدولية، المعيار رقم (07) قائمة التدفقات النقدية، مرجع سابق، ص: 129.

²- طارق عبد العال حمادة، موسوعة معايير المحاسبة، مرجع سابق.

المبحث الثالث: تحليل قائمة التدفقات النقدية

اتجه التفكير و التحليل نحو جعل التدفقات النقدية نقطة التركيز في قوائم التغيرات في المركز المالي، حيث يتعين على المؤسسات إعداد كشف للتدفقات النقدية تساهم بمعلومات أكثر دقة و موضوعية للمسير المالي، و غيره من الأطراف الخارجية كالدائنين، كما يمكن التنبؤ بالتدفق النقدي في المستقبل لتحديد الفائض أو العجز المرتقب، و ما إذا كانت هناك صعوبات متوقعة أو فرص يمكن أن تنشأ.

المطلب الأول: تبويب قائمة التدفقات النقدية

بموجب الشروط التي تتطلبها المعايير المحاسبية التي أصدرتها المجامع المهنية، بشأن إعداد قائمة التدفقات النقدية، يتطلب تبويب المعلومات التي تعرضها هذه القائمة في ثلاث أبواب رئيسية، يتكون كل باب منها من نوعين من التدفقات النقدية: تدفقات نقدية داخلية ، تدفقات نقدية خارجة و تتمثل هذه الأبواب حسب معيار عرضها في القائمة في:

✓ التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية؛

✓ التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية؛

✓ التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية؛

1- التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية:

يقصد بالنشاط التشغيلي كما هو وارد بالمعيار " الأنشطة الرئيسية المنتجة للإيراد المؤسسة و الأنشطة الأخرى التي لا تمثل أنشطة استثمار أو تمويل⁽¹⁾، فالتدفقات النقدية التي تنشأ من أنشطة التشغيل تتمثل بصفة أساسية في الأنشطة

¹ - الجمعية المصرية للمحاسبين القانونيين ، معايير المحاسبة المصرية، نص المعار فقرة 13 أبو رامي للطباعة، السنة: 2006، ص: 97.

الإنتاجية المولدة للدخل و التي تنتج بصفة عامة من المعاملات و الأحداث المحددة لنتيجة العام من ربح أو خسارة و من أمثلة ذلك:

* المقبوضات النقدية من بيع البضائع أو تقديم خدمات.

* المقبوضات النقدية من الإتاوات والأتعاب و العمولات و الإيرادات الأخرى.

* فوائد دائنة محصلة من إقراض الغير.

* متحصلات نقدية من دعاوى قانونية.

* المدفوعات النقدية للموردين سداد لقيمة بضائع و خدمات.

* المدفوعات النقدية للعاملين أو بالنيابة عنهم مثل (الأجور و المزايا النقدية و العينية و غيرها.....).

* المقبوضات و المدفوعات النقدية من و إلى مؤسسة التأمين عن الأقساط و المطالبات و الاشتراكات السنوية و المزايا الأخرى.

* المدفوعات النقدية أو استرداد ضرائب الدخل إلا إذا أمكن تحديد أنهما مرتبطان بأنشطة التمويل و الاستثمار على وجه الخصوصية (الضريبة المسددة على الأرباح الرأسمالية المتعلقة ببيع الأصل الثابت تعتبر من التدفقات النقدية الخاصة بالنشاط الاستثماري).

* قد تحتفظ المؤسسة بأسهم و سندات و قروض لأغراض التعامل أو المتاجرة فيها فيتم تصنيف أو تبويب تدفقاتها النقدية على أنها أنشطة تشغيل مثلها مثل المخزون الذي يتم اقتناؤه لغرض إعادة بيعه، و بالمثل فإن التدفقات النقدية و القروض التي تمنحها المؤسسات المالية يتم تبويبها عادة على أنها أنشطة تشغيل حيث أنها تتعلق بالنشاط الإنتاجي الرئيسي المولد للدخل، هذا و تعتبر الدفعات المقدمة من العملاء بمثابة تدفقات نقدية من أنشطة التشغيل و ليس من أنشطة التمويل. و يستثنى من التدفقات النقدية المتعلقة بالنشاط التشغيلي أرباح و خسائر بيع الأصول الثابتة حيث تعالج باعتبارها تدفقات نقدية تخص النشاط الاستثماري.

* أهمية التدفقات النقدية من النشاط التشغيلي:

تساعد بيانات التدفق النقدي من النشاط التشغيلي في تقييم السياسات المالية للشركة و بيان قدرتها على سداد القروض و المحافظة على القدرة التشغيلية للمؤسسة، و كذا بيان حجم النقدية المتولد نتيجة ممارسة المؤسسة لنشاطها الأساسي و سداد التوزيعات على الأسهم، و للوصول لصافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية، فإن من الضروري التقرير عن الإيرادات و المصروفات على الأساس النقدي و يتم ذلك عن طريق استبعاد آثار الصفقات التي تتضمنها قائمة الدخل التي لا ينتج عنها زيادة أو تخفيض في النقدية⁽¹⁾

كما يعتبر الإفصاح المستقل للتدفقات النقدية الذي يمثل زيادة في طاقة التشغيل و التدفقات النقدية المطلوبة للمحافظة على طاقة التشغيل مفيدا في تمكين مستخدمو القوائم المالية من تحديد ما إذا كانت المؤسسة تستثمر بشكل كاف في مجال صيانة طاقتها التشغيلية أم لا.

2- التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية:

يقصد بالنشاط الاستثماري كما هو وارد بالمعيار⁽²⁾، أنشطة اقتناء و استبعاد الأصول طويلة الأجل و الاستثمارات الأخرى لا تدخل في حكم النقدية فالنشاط الاستثماري يتأثر بالتدفقات المتعلقة بالاستثمارات طويلة الأجل و الاستغناء عنها، و هكذا بإصدار و تحصيل القروض طويلة الأجل و من أمثلة ذلك:

* المدفوعات النقدية لاقتناء أصول ثابتة وأصول غير ملموسة وأصول أخرى طويلة الأجل، و تتضمن هذه المدفوعات ما يتعلق بتكاليف التطوير المرسل و تكاليف الأصول الثابتة التي تم إنشاءها بالموارد الذاتية.

* المدفوعات النقدية لاقتناء أسهم أو سندات في مؤسسة أخرى و الحصص في الشركات المشتركة (بخلاف المدفوعات بشأن الأوراق المالية التي تعتبر في حكم النقدية أو تلك التي تحتفظ بها لأغراض التعامل أو المتاجرة فيها).

¹- دونالد كيسو، و جيرري، ج2، مرجع سابق، ص: 1232.

²- المعيار الدولي السابع، مرجع سابق.

- * المقبوضات النقدية من بيع أسهم أو سندات بمنشآت أخرى و الحصص في الشركات المشتركة و ذلك بخلاف أيضا المقبوضات عن تلك السندات و التي تعتبر في حكم بنود النقدية و تلك التي يحتفظ بها لأغراض التعامل أو المتاجرة.
 - * المدفوعات النقدية و القروض الممنوحة لأطراف أخرى و ذلك بخلاف الدفعات النقدية و القروض الممنوحة عن طريق المؤسسات المالية و التي تبوب ضمن التدفقات الناتجة عن التشغيل.
 - * المدفوعات النقدية لشراء عقود آجلة و عقود مستقبلية و عقود اختيارية و عقود مقايضة ما لم تكن هذه العقود يحتفظ بها لأغراض التعامل أو المتاجرة فيها، أو المقبوضات التي تبوب على أنها أنشطة تمويلية.
- هذا مع مراعاة تبويب التدفقات النقدية الخاصة بتغطية مخاطر التزام معين بنفس تبويب التدفقات النقدية للالتزام الذي يتم تغطية مخاطره.

- أهمية التدفقات النقدية من النشاط الاستثماري:

- يعتبر الإفصاح عن التدفقات النقدية الناشئة من أنشطة الاستثمار مهم لمستخدمي القوائم المالية حيث يوفر لهم معلومات عن:
- قيمة ما أنفقته المؤسسة على الاستثمار طويلة الأجل سواء كانت في شكل أوراق مالية أو استثمارات في شركات تابعة مما يعطي احتمالات زيادة الأرباح في المستقبل.
- قيمة الإنفاق الاستثماري المتعلق بشراء أصول ثابتة جديدة لاستبدال أصول قائمة أو التوسع في الطاقة الإنتاجية المتاحة مما يعطي مؤشر لاحتمالات نمو في المستقبل .
- الأصول الثابتة التي تم التخلص منها و كذا الاستثمارات طويلة الأجل الأخرى و النقدية المحصلة في مقابل ذلك مما يعطي مؤشر لاحتمالات الانكماش أو انخفاض الأرباح مستقبلا.

3- التدفقات النقدية من النشاط التمويلي:

يقصد بالنشاط التمويلي كما هو وارد بالمعيار " : الأنشطة التي ينتج عنها تغيرات في حجم و مكونات حقوق الملكي و الاقتراض بالمؤسس." هو النشاط المتعلق بالحصول على موارد التمويل للأصول سواء من قروض أو إصدار أسهم⁽¹⁾،

في ضوء التعريف السابق يتضح إن مصادر هذا النشاط تتمثل إما في زيادة حقوق الملكية من خلال إصدارات أسهم جديدة أو بالحصول على قروض طويلة الأجل.

أما الاستخدامات فتتمثل في المدفوعات النقدية إلى المساهمين و سداد قيمة القروض، بمعنى آخر يرتبط هذا النشاط بالمعاملات مع ملاك المشروع و الدائنين، و الأمثلة عن ذلك.

أ- المقبوضات النقدية الناشئة من إصدار الأسهم أو صكوك الملكية الأخرى.

ب- المدفوعات النقدية للملاك للاقتناء و استرداد أسهم المؤسسة.

ج- المقبوضات النقدية من إصدار صكوك المديونية و القروض و أوراق الدفع و السندات و الرهونات و السلفيات الأخرى قصيرة الأجل.

د- السداد النقدي للمبالغ المقرضة.

هـ- المدفوعات النقدية التي يدفعها المستأجر لتخفيض الالتزام القائم و المتعلق بعقود التأجير التمويلي.

و- سداد توزيعات الأرباح.

مع مراعاة :

إن السداد النقدي لقرض ما يتضمن كل من الفائدة و مبلغ القرض الأصلي، أما الفائدة فتبويب باعتبارها نشاط تشغيلي وأما عنصر القرض الأصلي فيبويب على أساس نشاط تمويلي.

1- كمال الدين الدهراوي، تحليل القوائم المالية لأغراض الاستثمار، المكتب الجامعي الحديث الاسكندرية، السنة: 2006، ص: 156.

- أهمية التدفقات النقدية من النشاط التمويلي:

تتبع أهمية الإفصاح عن التدفقات النقدية المتعلقة بهذا النشاط من أنها توفر معلومات لمستخدمي القوائم المالية تتعلق بالأمور التالية⁽¹⁾:

أ- التعرف على مصادر التمويل التي حصلت عليها المؤسسة خلال الفترة سواء كان بشكل قروض أو إصدار أسهم أو سندات و قيمة كل من هذه المصادر، فاستخدام القروض قصيرة الأجل على سبيل المثال لتمويل الاستثمارات طويلة الأجل قد يعرض الشركة لصعوبات مالية.

ب- التنبؤ باحتياجات المؤسسة من التدفقات النقدية المستقبلية.

ت- التعرف على المبالغ المدفوعة لسداد القروض و السندات و توزيع الأرباح و غيرها.

ث- التعرف على نسبة التمويل الخارجي إلى التمويل الذاتي فالتوسع في مصادر التمويل الخارجي عند حد معين ممكن أن يترتب عليه حدوث أزمات مالية للشركة.

* عرض التدفقات النقدية من أنشطة الاستثمار والتمويل:

يتم عرض التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية و التمويلية من خلال الإفصاح عن إجمالي المقبوضات و المدفوعات للبنود الرئيس بطريقة منفصلة أي بإجمالي قيمتها دون إجراء مقاصة بينهما مثال ذلك⁽²⁾.

التدفقات النقدية من أنشطة الاستثمار.

- التدفقات الداخلة:

متحصلات من بيع أصول ثابتة

¹ محمد عبد العزيز خليفة، و آخرون، شرح معايير المحاسبة المصرية، ج1، مركز الفجر للطباعة، ط 1999، 1، ص: 133.

² محمد عبد العزيز خليفة، و آخرون، مرجع سابق، ص: 134.

متحصلات من بيع استثمارات

- التدفقات الخارجة:

مدفوعات لشراء أصول ثابتة

مدفوعات لشراء استثمارات

صافي التدفقات النقدية من النشاط الاستثماري

التدفقات النقدية من أنشطة التمويل

التدفقات الداخلة:

متحصلات من إصدار سندات

متحصلات من إصدار أسهم نقدي

التدفقات الخارج:

سداد توزيعات الأرباح

سداد ديون طويلة الأجل

صافي التدفقات النقدية من النشاط التمويل

و مع هذا أجاز المعيار إمكانية عرض التدفقات النقدية على أساس صافي القيمة كما يلي:

"إذا فرض أن قيمة ما تم تحصيله من بيع أذون خزنة فترة استحقاقها أقل من ثلاثة شهور خلال الفترة " و قيمة

المدفوع لشراء تلك الأذون خلال الفترة

و بالتالي يعطي صافي التدفق النقدي و قد حدد المعيار الأحوال التي يجوز فيها عرض التدفقات النقدية على أساس

صافي القيمة كما يلي:

أ- المقبوضات و المدفوعات النقدية نيابة عم العملاء عندما تعكس تلك التدفقات النقدية أنشطة العميل بدلا من أن يعكس أنشطة المؤسسة و من أمثلة ذلك قبول و إعادة سداد الودائع تحت الطلب أو الأموال التي يتم الاحتفاظ بها لحساب العملاء بواسطة مؤسسة الاستثمار أو الإيجارات التي يتم تحصيلها نيابة عن أملاك العقارات و سدادها لهم.

ب- المقبوضات و المدفوعات النقدية للبنود التي يكون فيها معدل الدوران سريع وتكون مبالغها كبيرة و تواريخ استحقاقها قصيرة و من أمثلة ذلك المبالغ الرئيسية المتعلقة بعملاء بطاقات الائتمان أو شراء و بيع الاستثمارات أو سلفيات الأخرى قصيرة الأجل مثل التي تكون فترة استحقاقها ثلاثة أشهر أو أقل كما يمكن عرض التدفقات النقدية للبنوك و المؤسسات المالية.

❖ المقبوضات و المدفوعات النقدية لقبول و سداد الودائع التي يكون لها تاريخ استحقاق محدد.

❖ ربط الودائع لدى مؤسسات مالية أخرى و سحبها منها.

❖ السلف و القروض النقدية المقدمة للعملاء و تسديدات هذه القروض و السلف.

المطلب الثاني: استخدام قائمة التدفقات النقدية في التحليل المالي

تعتبر قائمة التدفقات النقدية صلة الوصل بين جدول حسابات النتائج و الميزانية العامة، و لذلك فإنها يمكن أن تكشف نقاط القوة و الضعف في نشاط المؤسسة من خلال المعلومات المهمة التي يمكن أن تكشف عنها، و ما يمكن أن يتوصل إليه تحليلها من مؤشرات كمية تعتبر أداة مهمة لتقييم سياسات المؤسسة في مجال الاستثمار و التمويل و التوسع المستقبلي إن المعلومات التي تتضمنها قائمة التدفقات النقدية يمكن استخدامها في اشتقاق مجموعة من النسب المالية التي يمكن الاسترشاد بها في تقييم الأوجه المختلفة لنشاط المؤسسة، و اختيار مدى الكفاءة في توظيف الموارد المالية، فمن خلال الدراسة التي قام بها (lielke and giomine) سنة 1988م تبين أن قائمة التدفق النقدي و المؤشرات التي يمكن اشتقاقها منها يمكن أن تكون أداة مهمة في قياس و تقييم جودة الربحية و السيولة النقدية و متطلبات التمويل⁽¹⁾:

1- مقاييس جودة الربحية:

توفر قائمة التدفقات النقدية معلومات يمكن بواسطتها التمييز بين صافي الربح المعد على أساس الاستحقاق و صافي الربح المعد على أساس النقدي، و هذا المقياس يبين مدى أهمية ارتفاع النقدية المتحصل عليها خلال السنة من الأنشطة التشغيلية للمؤسسة، فكلما ارتفع صافي التدفق النقدي كلما ارتفعت نوعية و جودة الأرباح، بينما نجد أنه في حالة تحقق الربح بموجب مبدأ الاستحقاق فإن ذلك لا يعني تحقيق تدفق نقدي مرتفع، كما أن تحديد قيمة التدفقات النقدية للمؤسسة يمكن أن يقيم أدائها في هذا الجانب من خلال المقارنة بين المؤسسات المماثلة، إن من بين النسب التي يمكن اشتقاقها لقياس جودة الأرباح هي:

1- منير شاكر محمد، إسماعيل إسماعيل، عبد الناصر نور، المرجع السابق، ص-ص: 162-133-166.

التدفقات النقدية الداخلية من الأنشطة التشغيلية

* - نسبة كفاية التدفقات النقدية التشغيلية

التدفقات النقدية الخارجة من الأنشطة التشغيلية

صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية

* - مؤشر النقدية التشغيلية

صافي الربح

توضح هذه النسبة مدى قدرة أرباح المؤسسة على توليد تدفق نقدي تشغيلي.

التدفقات النقدية الداخلة من الأنشطة التشغيلية

* - نسبة التدفق النقدي

رقم الأعمال

2- مقاييس جودة السيولة:

كما سبق و أن ذكرنا بأن السيولة توفر جانب الأمان للمؤسسة من خلال توفير القدرة على مواجهة الالتزامات النقدية الجارية، و بما أن صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية يمثل الأساس الذي يركن إليه في توفير السيولة، فإن قائمة التدفقات النقدية توفر معلومات مهمة في هذا الجانب، كما أنها توفر معلومات عن الكفاءة في سياسات التحصيل ، إن من أهم النسب التي تقيس جودة السيولة ما يلي :

صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية

نسبة تغطية النقدية :

التدفقات النقدية الخارجة للأنشطة الاستثمارية والتمويلية

و تبين هذه النسبة ما إذا كانت المؤسسة تحقق نقدية بما فيه الكفاية لمواجهة التزاماتها الاستثمارية و التمويلية، و ما مدى الحاجة إلى التمويل عن طريق الاقتراض أو بواسطة أموال الملكية أو الطرقتين معا.

صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية

مؤشر التدفقات النقدية الضرورية:

الديون المستحقة الأداء

تقيس هذه النسبة مدى قدرة المؤسسة على خلق نقدية من الأنشطة الرئيسية بشكل يكفي لمواجهة احتياجاتها التمويلية.

- نسبة الفائدة المدفوعة:

يتم حساب هذه النسبة وفق العلاقة التالية:

الفوائد المدفوعة

نسبة الفائدة المدفوعة:

الديون المستحقة الأداء

تعد هذه النسبة مؤشرا عن مدى تغطية صافي التدفقات النقدية للفوائد المتعلقة بالقروض، فكلما كانت هذه النسبة منخفضة كلما دل ذلك على تمتع المؤسسة بمستوى جيد من السيولة، و العكس صحيح.

3- مقاييس تقييم السياسات المالية للمؤسسة:

توفر قائمة التدفقات النقدية معلومات يمكن عن طريق تحليلها بواسطة المؤشرات المناسبة، و مقارنتها لعدد من السنوات التعرف على مدى كفاءة الإدارة في مجال السياسات المالية، من بين هذه النسب ما يلي:

أ- نسبة التوزيعات النقدية:

يتم حساب هذه النسبة وفق العلاقة التالية:

التوزيعات النقدي للمساهمين

❖ نسبة التوزيعات النقدية:

صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية

تعكس هذه النسبة سياسة توزيع الأرباح على المساهمين، و مدى قدرة التدفقات النقدية التي توفرها الأنشطة التشغيلية على مواجهة التزامات المؤسسة في توزيع الأرباح و استقرار هذه التوزيعات من فترة إلى أخرى

ب- نسبة متحصلات الفوائد و التوزيعات:

تعتبر هذه النسبة مؤشر على مدى أهمية المتحصلات النقدية من الاستثمارات المالية في الأسهم و السندات مقارنة بالتدفقات النقدية للمؤسسة من أنشطتها التشغيلية، و يتم حساب هذه النسبة وفق العلاقة التالية:

$$\text{❖ نسبة متحصلات الفوائد و التوزيعات:} \quad \frac{\text{متحصلات الفوائد و التوزيعات}}{\text{صافي التدفقات النقدية الداخلة من الأنشطة التشغيلية}}$$

ج- نسبة الاتفاق الرأسمالي:

تعتبر هذه النسبة عن مدى مساهمة مصادر التمويل الطويلة الأجل في تمويل الأصول الثابتة و تحسب هذه النسبة وفق العلاقة التالية:

$$\text{❖ نسبة الاتفاق الرأسمالي:} \quad \frac{\text{الاتفاق الرأسمالي}}{\text{التدفقات النقدية الداخلة من إصدار أسهم و سندات و قروض طويلة الأجل}}$$

إن انخفاض قيمة هذه النسبة قد يكون نتيجة زيادة الاستثمار في المخزون، و كذلك زيادة الاستثمارات المالية، و لذلك تعد هذه النسبة مؤشر للمستثمرين و المقرضين عن كيفية استخدام أموالهم من قبل الإدارة .

إن استخدام النسب السابقة الذكر في تحليل قائمة التدفقات النقدية و مقارنتها بتلك الخاصة بالمؤسسات التي تعمل في نفس القطاع، إضافة إلى مقارنتها بالنتائج التي تظهرها عمليات تحليل جدول حسابات النتائج و الميزانية العامة في المؤسسة سيمكن بلا شك من تقييم أداء المؤسسة بشكل أكثر موضوعية.

الخلاصة:

يعد التحليل المالي المتحرك من بين الأساليب المستعملة في تقييم السياسة المالية التي اتبعتها المؤسسة خلال فترة زمنية لا تتعدى السنة، و من بين الأدوات المستعملة في التحليل المالي الديناميكي جدول التمويل و الذي يعتبر أداة مهمة في تحليل طرق تمويل المؤسسة، و مجالات استعمال الأموال فيها، كما يعطي هذا الجدول صورة واضحة عن الوضعية المالية من خلال تبيان الحركات المالية لكل دورة مالية، و بهذه الصورة فهو يساعد الجهات التمويلية الخارجية على دراسة جدوى استثمار أموالهم داخل المؤسسة، و على الرغم من أهمية هذا الجدول في تبيان حركة الأموال داخل المؤسسة إلا أنه لا يبين المستوى الحقيقي للنقدية المتوفرة لدى المؤسسة.

من هنا جاءت قائمة التدفقات النقدية لتبين الحجم الحقيقي للنقدية المتوفرة لدى المؤسسة من خلال المقارنة بين التدفقات النقدية الداخلة و التدفقات النقدية الخارجة، و بالتالي فهي تعطي رؤية واضحة حول كيفية تشكل السيولة على مستوى المؤسسة، بالإضافة إلى المؤشرات المالية التي يمكن اشتقاقها من هذه القائمة و التي لها دور فعال في تقييم أداء المؤسسة.

تمهيد :

إن الجانب النظري الذي تم التعرض له سابقا لابد من إعطائه بعدا آخر من خلال دراسة الحالة الخاصة و نحن نعلم بأن البيانات المقدمة تم إعدادها في ظل النظام المحاسبي الجديد أما البيانات المرجو الوصول إليها فهي تتماشى مع النظام المحاسبي المالي الجديد الذي يتوافق مع المعايير المحاسبية الدولية، مما يضطرنا إلى إعادة صياغة القوائم المالية خاصة قائمة الميزانية و جدول حسابات النتائج إلا أنه لا يعد هذا كافيا، بل لابد من الاستعانة بالوثائق الأخرى كالفواتير و المعلومات المقدمة من طرف الإدارة، كما أنه من المعلوم أن آخر أجل لتسليم الميزانيات هو 03/31 /.. من كل سنة لهذا اعتمدت في الدراسة على سنة 2012 و سنة 2011 كسنة مقارنة.

المبحث الأول: تقديم المؤسسة محل تربص

المطلب الأول: ماهية المؤسسة

تم اختبار هذه المؤسسة كدراسة حالة نظرا لخصائص معينة من بينها أن المؤسسة صناعة اغلب مبيعاتها نقدا، كما أنها تستورد المواد الأولية من خارج الوطن و بتالي هي معرضة لخسارة الصرف.

1- تعريف المؤسسة و بطاقتها الفنية :

شركة روابال موندريال هي مؤسسة متعددة الخدمات للصناعات البلاستيكية و ذلك بإنتاج الأكياس البلاستيكية المنسوجة من الشرائط البلاستيكية التي تعدها الشركة و كذا صناعة بعض أنواع الأثاث البلاستيكي بالتحويل كالحزائن البلاستيكية و المطابخ و الحمامات و غيرها.

تعد شركة روابال موندريال شركة ذات مسؤولية محدودة (SARL) أسست سنة 1999 برأسمال اجتماعي حسب التصريح الذي صرح به صاحب الشركة و المقر و من السجل التجاري ب: 50.000.000.00 دج ، تنتمي إلى قطاع الصناعات الخفيفة، يقدر عدد عمالها حاليا حوالي 67 عامل، تقع المنطقة الصناعية بكونين بمدينة الوادي.

* اسم مسيرها: باهي جمال، و رقم سجلها التجاري: 00 ب 0542291.

* نوع النشاط: صناعة أدوات من البلاستيك مرموز له بالرمز 111305.

* عنوان موقعها على الانترنت: <http://www.bahi.com>

* بريدتها الإلكتروني: rms-bahi@rms-bahi.com

إذن فهي شركة صناعية ذات مسؤولية محدودة (SARL).

2- نشأة و تطور الشركة:

نشأة شركة روابال مونديال في شهر ديسمبر 1999 بالوادي على مساحة تقدر بـ 2000م²، لها فرع في الوادي و آخر في عنابة ومقرها الرئيسي في الوادي، فمنذ إنشائها عملت على تحقيق أهدافها المسطرة و ذلك باستثمار في المجال الذي أعطت له الأولوية ألا و هو صناعة الأكياس، و في آخر سنة 2000 قامت بتوسيع نشاطها و ذلك بإضافة وحدة الأثاث المنزلي PVC (polyvonil.clori LE).

و في مارس 2001 قامت الشركة بتحديث و إضافة بعض آلات وحدة الأكياس المنسوجة لرفع طاقتها الإنتاجية، كما قامت بإضافة آلات جديدة لوحدة صناعة الأثاث المنزلي PVC.

و في أواخر نفس السنة و منتصف سنة 2002 قامت ببعض التوسعات لتصل مساحتها 700م² حيث أضافت ورشة تكميلية لصناعة الأثاث و ورشة ميكانيكية لمراقبة و صيانة آلات المؤسسة.

كما قامت كذلك بتصميم و نشر موقع انترنت يهدف إلى التعريف بالشركة و منتجاتها و يسمح للزبائن بالاتصال بها عن طريق البريد الإلكتروني، وفي سنة 2003 انتقلت إدارة المؤسسة إلى مقرها الجديد المجهز بشبكة اتصال داخلية باستعمال الإعلام الآلي تربط بين مختلف المصالح في الشركة تسهل مرور المعلومات بينها.

3- أهداف المؤسسة وغايتها:

قبل التعرف على أهداف الشركة لابد من تجسيد الغايات التي تأسست من أجلها و التي هي كما يلي:

3-1- غايتها:

❖ تلبية احتياجات السوق المحلي في مجال الأكياس البلاستيكية المنسوجة و المطبخ و الحمامات و الأثاث المنزلي

بمادة PVC.

❖ تطوير قدرتها و إمكانياتها باستمرار، توسيع الأسواق الداخلية و الخارجية من أجل تعزيز مكانتها في السوق،

و مواكبة التطورات الخارجية.

3-2- أهدافها:

أما الأهداف فهي كما يلي:

- ✓ تحقيق أوسع رقعة تجارية.
- ✓ تعظيم الربحية مع تدني التكاليف.
- ✓ الحفاظ على إبقاء نشاط الشركة برفع مستوى المردودية.
- ✓ توفير أكبر عدد ممكن من وسائل الإنتاج.
- ✓ تحقيق أكبر حصة سوقية لمنتجاتها.
- ✓ المساهمة في القضاء على البطالة من خلال تشغيل نسبة من اليد العاملة.
- ✓ تكوين و تدريب العمال و تلقينهم خبرات و مهارات جديدة.
- ✓ تحفيز الأفراد بوضع سياسة في مجال الاتصال، تدبير الأداء، و الحوار.
- ✓ التعبئة نحو مسار ثقافة الشركة بنشر فكرة توحيد السلوك و الالتزام .
- ✓ السعي إلى رفع رقم الأعمال و ذلك بالاستغلال الأمثل لكل عوامل الإنتاج.
- ✓ المساهمة في الأعمال الخيرية، و استخدام أحسن تقنيات التسيير للحفاظ على استمرارية الشركة.
- ✓ العمل على جلب الآلات المتطورة و النماذج الراقية من منتج PVC .

شكل رقم(03): يبين شعار المؤسسة محل دراسة

Royale Mondiale RMS-BAHI Ltd.



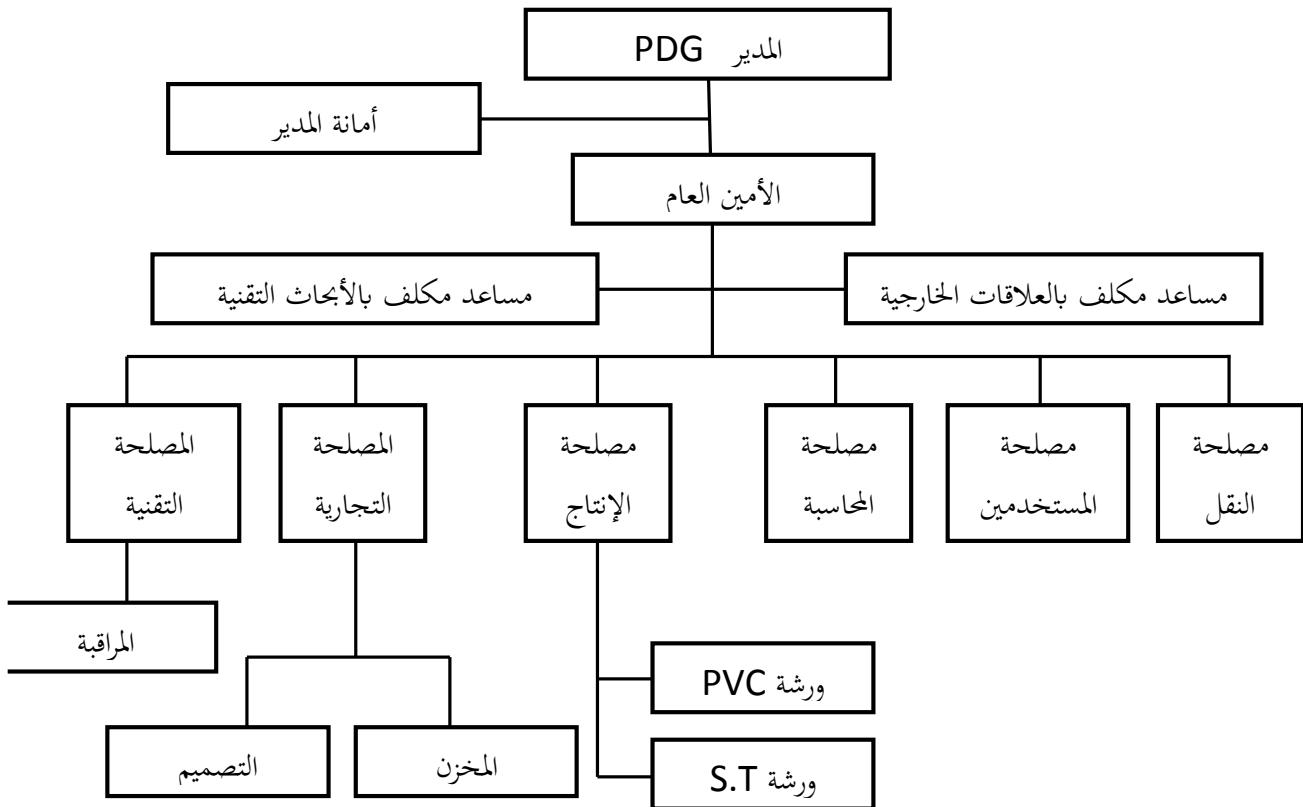
المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي للشركة:

تم اعتماد هذا الهيكل التنظيمي سنة 2003 لأن المؤسسة كانت تعاني من سوء تسيير المعلومات الإدارية لأن الهياكل التنظيمية السابقة غير فعالة.

1- شرح الهيكل التنظيمي للشركة :

يتكون الهيكل التنظيمي لشركة روابال موندريال من ستة مصالح ذات طابع عملي و من ورشتين، ورشة خاصة بمنتوج الأثاث المنزلي و ورشة خاصة بنسيج الأكياس كما أن للإدارة أمانة عامة و مساعدة مكلفة بالأبحاث و أمين عام و مساعد مكلف بالعلاقات الخارجية كما هو موضح في الهيكل الموالي

شكل رقم(03): يوضح الهيكل التنظيمي للشركة



المصدر: إدارة المؤسسة

2- وظائف مصالح الشركة :

1- المدير العام: يشرف على جميع التعاملات الداخلية و الخارجية كما يشرف على السير الحسن في جميع نشاطات

المؤسسة و له الصلاحيات في اتخاذ القرارات و التدخل في أعمال بقية الأفراد في المؤسسة.

2- أمانة المدير: تتكلف بـ :

■ استقبال البريد الوارد للمؤسسة.

■ استقبال المكالمات الداخلية و الخارجية.

■ مساعدة المدير العام في مهامه.

■ متابعة السير الحسن للنشاط في غياب المدير العام.

3- مساعدة مكلف بالعلاقات الخارجية: و يقوم بمساعدة المدير بالإشراف على التعاملات الخارجية و متابعتها.

4- مساعدة مكلف بالأبحاث التقنية: يتكلف بإدخال المعلومات في برنامج الإعلام الآلي لتحليلها و استغلالها في

الدراسات و التخطيط و كذلك بمتابعة الإنتاج.

5- الأمين العام: و هو بمثابة حلقة وصل بين المدير العام و مختلف المصالح داخل المؤسسة.

6- مصلحة المحاسبة: تتكلف بـ:

■ إعداد الميزانيات.

■ تطبيق السياسات المالية للمؤسسة.

■ تنظيم و ترتيب و حفظ مختلف الوثائق المحاسبية (الفواتير ، وصول استلام...).

7- مصلحة النقل: و تتكفل بنقل السلع و المنتجات و توفير وسائل نقل العمال.

8- مصلحة المستخدمين: و تقوم هذه المصلحة بالمهام التالية:

- استقبال طلبات العمل و الرد عليها.
- متابعة حضور وغياب العمال.
- الإشراف على منح العطل السنوية للعمال.
- متابعة التربصات التكوينية للعمال بحيث تكون فترة التربص بالنسبة إلى نشاط الأكياس المنسوجة من 15 إلى 60 يوما أما فيما يخص (PVC) فهي لمدة شهر.
- استقبال طلبات العمال من حيث التسيقات و العطل.

9- مصلحة الإنتاج: و تظم ورشتين، ورشة الأكياس المنسوجة، و ورشة PVC و تتكلف هذه المصلحة بالإشراف

على عمليات الإنتاج و متابعة السير الحسن للعمال.

10- المصلحة التجارية: و تقوم بعرض و بيع و تسويق منتجات المؤسسة كما تقوم بالإشراف على عمليات

التموين و الشراء و تتكفل أيضا بتخزين المنتجات و المواد الأولية و استقبال طلبات زبائن الأثاث المنزلي و تصميمها بحيث تلبي رغبتهم.

11- المصلحة التقنية: و تتكفل بـ :

- القيام بتصليح مناطق الخلل الموجود داخل ورشة الإنتاج و خارجها.
- الصيانة و المتابعة الدولية لمختلف الآلات الإنتاجية.
- القيام بتركيب مختلف التجهيزات الكهربائية

المبحث الثاني: تطبيق التحليل المالي الحديث وفقا لمعايير المحاسبة الدولية في المؤسسة

باعتقاد على الوثائق المقدمة من طرف المؤسسة (الفواتير ، اليوميات ، ميزان المراجعة ، ميزانية ختامية، جدول حسابات النتائج...) قمنا بتعديل قائمة الميزانية وجود حسابات النتائج (قائمة الدخل) لكي يتوافق مع المعايير المحاسبية الدولية خاصة المعيار المحاسبي الدولي الأول و السابع (و على الرغم من أن المعايير الدولية لم تقدم شكلا محددا إلا أنها قدمت نموذج كاقترح للقوائم على أن لا يعد هذا الاقتراح كجزء من المعيار) و قد قمنا بتعديل جدول حسابات النتائج على شكل قائمة دخل بنوعية حسب الوظيفة و حسب النوعية و عدلنا الميزانية الختامية لأنه يمكن استخدام مخرجاتها في إعداد قائمة التدفقات النقدية أنه قمنا بإعداد الميزانيات المقارنة لأن طبيعة الدراسة تتطلب المقارنة بين سنتين فعند دراسة التغير في حساب العملاء نستعمل رصيد العملاء في بداية المدة و نهاية المدة أما نهاية المدة فإنه يستخرج من الميزانية الختامية لسنة 2011 أما بداية المدة فإنه يستخرج من الميزانية الختامية لسنة 2012.

1- إعداد الميزانية الختامية: من خلال الميزانية الختامية و التي تمت ترجمتها إلى اللغة العربية

- تقديم الكشوفات المالية.

سنطرق في هذا المطلب إلى تقديم الكشوفات المالية للشركة بالنسبة للدورة المحاسبية 2011 و الدورة المحاسبية

2012 كما يلي:

جدول رقم (IV-1): الميزانية (الأصول) المقفلة في 2011/12/31

2011	2012			الأصل
	مبلغ صافي	اهتلاكات ومؤونات	مبلغ إجمالي	
301314	361577		361577	أصول غير جارية فارق بين الاقتناء - الممنوح الايجابي أو السلي تثبيات معنوية تثبيات عينية أراض مباني
900000	1080000		1080000	تثبيات عينية أخرى
820371	984445	273556	1258001	تثبيات ممنوح امتيازها
30831302	36997563	33966879	70964442	تثبيات يجري إنجازها تثبيات مالية سندات موضوعة موضع معادلة مساهمات أخرى وحسابات دائنة ملحقة بها سندات أخرى مثبتة قروض وأصول مالية أخرى غير جارية ضرائب مؤجلة على الأصل
32852988	39423586	34240435	73664021	مجموعة الأصل غير الجاري
55579448	72250094		72250094	أصول جارية مخزونات ومنتجات قيد التنفيذ حسابات دائنة واستخدامات مماثلة
36321057	45856979		45856979	الزبائن
31602115	31045316		31045613	المدينون الآخرون
	5621232		5621232	الضرائب وما شابهها حسابات دائنة أخرى واستخدامات مماثلة الموجودات وما شابهها الأموال الموظفة والأصول المالية الجارية الأخرى الخزينة
9057504	10765728		10765728	
13250125	165539651		165539351	مجموع الأصول الجارية
165413114	204962937	34240434	239203373	المجموعة العام للأصول

المصدر : من إعداد الطلبة وفقا لوثائق الشركة .

جدول رقم (IV-2): الميزانية (الخصوم) المقفلة في 2012/12/31

2011	2012	الخصوم
50000000	50000000	رؤوس الأموال الخاصة
		رأس مال تم إصداره
864724	1037668	رأس مال غير مستعان به
		علاوات احتياطات - احتياطات مدججة
		فوارق إعادة التقييم
1452450	579132	فارق المعادلة
1734766	2027839	نتيجة صافية / (نتيجة صافية حصة المجمع)
		رؤوس أموال خاصة أخرى / ترحيل من جديد
		حصة الشركة المدججة
		حصة ذوي الأقلية
54051941	53644640	المجموع
4700000	5640000	الخصوم غير الجارية
		قروض وديون مالية
		ضرائب (مؤجلة ومرصود لها)
		ديون أخرى غير جارية
		مؤونات ومنتجات ثابتة مسبقا
4700000	5640000	مجموع الخصوم غير الجارية
24531961	29086516	الخصوم الجارية
706370	449640	موردون وحسابات ملحقه
81422841	116142140	ضرائب
		ديون أخرى
		خزينة سلبية
16661173	145648297	مجموع الخصوم الجارية
165413114	204962937	مجموع عام للخصوم

المصدر: من إعداد الطلبة وفقا لوثائق الشركة.

جدول رقم (IV - 3): جدول حسابات النتائج (حسب الوظيفة)

2011		2012		البيان
دائن	مدين	دائن	مدين	
				المنتجات التشغيلية الأخرى الأعباء التشغيلية الأخرى المخصصات للإهلاك المؤونات خسائر القيمة مخصصات تدني المؤونة
595814		714976		النتيجة العمالية
				- المنتجات المالية - الأعباء المالية
				- النتيجة المالية
595814		714976		- النتيجة العادية
				العناصر غير عادية (المنتجات) العناصر غير عادية (الأعباء)
				النتيجة غير العادية
	113204		135844	الضرائب الواجبة على النتائج الضرائب المؤجلة على النتائج
482610		579132		نتيجة السنة المالية

المصدر : من إعداد الطلبة وفقا لوثائق الشركة.

جدول رقم (IV-4): جدول حسابات النتائج (حسب الطبيعة)

2011		2012		البيان
دائن	مدين	دائن	مدين	
				مبيعات بضاعة
10099984		12119981		منتجات مصنعة
				مبيعات
733000		879600		خدمات مقدمة
				مبيعات الأشغال
				منتجات ملحقة
				التنزيلات والتخفيضات والمحسومات الممنوحة
10832984		12999581		قيمة التنزيلات والتخفيضات والمسموحات
				الإنتاج المخزن أو المنتقص المخزون
				الإنتاج المثبت
				إعانات الاستغلال
12999581		10832984		نواتج الدورة
4628963	9118902	10942682	10942682	بضاعة مبيعة
	325574	390688	390688	المواد الأولية
				التموينات الأخرى
				تغيرات المخزونات
				مشتريات الدراسات والخدمات المؤداة
	27263	32715	32715	استهلاكات أخرى
				التخفيضات والتنزيلات
				والمسموحات المتحصل عليها عن المشتريات
	164963	197956	197956	خدمات
				خارجية
				التقاويل العام
				الإيجارات
				الصيانة والتصليلحات والرعاية
				أقساط التأمينات
	102000	122400	122400	العاملون الخارجيون عن المؤسسة
	16910	20292	20292	أجور الوسطاء والأتعاب
				إشعار
				التنقلات والمهمات والاستقبالات
	1669128	2002954	2002954	خدمات أخرى
				التنزيلات والتخفيضات والمحسومات المتحصل
				عليها عن خدمات خارجية
	6795777	8154933	8154933	استهلاك الدورة

4037207		4844648		استغلال القيمة المضافة
	3288826		3946591 183080	أعباء المستخدمين ضرائب والرسوم والمدفوعات المماثلة عن الجور
595814		714976		الفائض الخام للاستغلال

المصدر : من إعداد الطلبة وفقا لوثائق الشركة.

المبحث الثالث: قائمة التدفقات النقدية:

هناك طريقتان في إعداد قائمة التدفقات النقدية و هي الطريقة المباشرة و الطريقة الغير مباشرة في إعداد التدفقات النقدية التشغيلية، إن قائمة التدفق النقدي تقوم بتحليل كل حركة في السنة و أثرها على التدفق النقدي و ذلك باستخدام الإيضاحات خاصة إذا كانت العمليات معقدة، و تشمل أوجه التعقيد عادة⁽¹⁾

* الأصول الثابتة: فالرصيد الصافي يمكن أن يتغير لأربعة أسباب

- الإضافة: كتدفقات استثمارية خارجة

-الإهلاك: و هو يمثل أحد بنود المصروفات التي تظهر في حساب الأرباح و الخسائر (جدول حسابات النتائج) و لكنه لا يتضمن أي تدفق نقدي لذا يظهر كبند يضاف إلى الربح التشغيلي عند حساب التدفقات النقدية.

- التخلص من الأصول: حيث أن حصيلة البيع تظهر ضمن التدفقات النقدية من الاستثمار، و الربح أو الخسارة الناتجة من التصرف تشكل تعديلا أخيرا لعبء الإهلاك على الأصل الذي تم التصرف فيه، و تبعا لذلك فإنه لا بد أن تنعكس على التعديلات التي يتم إجرائها للتوصل إلى التدفقات النقدية من التشغيل

- إعادة التقييم: و هذه العملية لا تتضمن أي تدفق نقدي و لكنها فقط تلغي رصيد الأصل السابق

(1) طارق عبد العال حماد، موسوعة معايير المحاسبة عرض القوائم المالية، ج2، الدار الجامعية ، القاهرة "، السنة: 2004، ص-ص: 215-216.

* بنود رأس مال العامل: مثل المخزون و المدينين و الدائنين ، و عادة ما تكون تغيرات الميزانية في هذه البنود جزء من التعديلات اللازمة لتسوية أرباح التشغيل مع التدفقات النقدية التشغيلية.

* تحركات رأس المال: و يمكن أن تنشأ بسبب.

- إصدار أسهم مجانية: و هي لا تتضمن أي تدفقات نقدية حيث أن زيادة في رأس المال يقابلها انخفاض في الاحتياطات.

- الإصدار النقدي: حيث تظهر حيث تظهر التدفقات النقدية الداخلة في قسم التمويل من القائمة شاملة علاوة المساهمة

- إصدارات في تبادل أصول غير نقدية: مثل تبادل أسهم مقابل أسهم في شركة أخرى، في هذه الحالة لا يوجد أي قيد في قائمة التدفقات النقدية، فيما عدا إذا كان الحصول على شركة تابعة يؤدي أرصدة نقدية أو ما في حكمها في الميزانية العمومية للمجموعة.

* التغيرات في الاحتياطي: و تنشأ هذه التغيرات لأسباب مختلفة مثل التغيرات في الأرباح المحتجزة و التي ترجع بدورها إلى حساب الأرباح و الخسائر و تتصل بالأرباح التشغيلية، و التدفقات النقدية الناشئة من عوائد الاستثمارات و خدمة التمويل مثل التوزيعات و الفوائد و الضرائب.

1- قائمة التدفقات النقدية بالطريقة الغير مباشرة:

و تعرف بطريقة التسوية و هي تركز على عناصر الفروق بين صافي الدخل المحتسب على أساس الاستحقاق و صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية المحتسب على أساس نقدي. و يبدأ إعداد القائمة بتعديل مبلغ صافي الربح المحاسبي الوارد في نهاية قائمة الدخل، عن طريق إضافة أو طرح البنود التي لا يترتب عليها تدفقات نقدية مثل

الاهتلاكات و الإطفاءات، بحيث تضاف المصروفات غير النقدية كمصاريف الاهتلاك و خسائر بيع الموجودات طويلة الأجل إلى مبلغ صافي الربح المستخرج من قائمة الدخل، و أي زيادة في المخصصات التي يتم تجنبها من الدخل، بسبب أن هذه البنود سبق أن تم تحميلها على دخل الفترة قبل التوصل إلى مبلغ صافي الدخل. كما تطرح من مبلغ صافي الدخل أي مكاسب من بيع الموجودات طويلة الأجل، بسبب أن هذه المكاسب سبق و أن أُضيفت إلى صافي بنود الدخل الواردة في القائمة. ثم يتبع ذلك إظهار أثر التغير الحادث في بنود مكونات رأس المال العامل، أي بنود الموجودات و المطلوبات المتداولة و ذلك وفق القاعدة التالية:

- جميع ما يحدث من زيادة في أرصدة الموجودات المتداولة (ماعدات النقدية) يؤدي إلى نقص رصيد النقدية (استخدامات النقد) في حين يؤدي نقص أرصدة تلك الموجودات إلى زيادة رصيد النقدية (مصادر النقد).
- جميع ما يحدث من زيادة في أرصدة المطلوبات المتداولة يؤدي إلى زيادة في رصيد النقدية (مصادر النقد) في حين يؤدي أي نقص يحدث في أرصدة تلك المطلوبات إلى نقص النقدية (استخدامات النقد).

التدفقات النقدية في (الطريقة الغير مباشرة قائمة) 2011 /12/31 الوحدة دينار جزائري

البيان	إيضاحات	مبالغ
التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل		
صافي الربح قبل الضرائب و البنود غ العادية	1	2143953
يتم التسوية بـ		
الإهلاك الأصول الثابتة و الأصول الغير ملموسة	2	3824013
خسارة تحويل العملة	3	3181800
ايرادات الإستثمار	4	/
الفوائد المدينة	5	37224

9186990		ربح التشغيل قبل التغيرات في رأس مال العامل
-5623918	6	الزيادة في ارصدة العملاء و الأرصدة المدينة الأخرى
8496892	7	النقص في المخزون
-1706557	8	النقص في حسابات الدائون
10353407		النقدية المتولدة من التشغيل
(/)	9	فوائد مدفوعة
-517525	10	ضرائب دخل مدفوعة
9835882		تدفقات نقدية قبل البنود غير العادية
830639	11	مقبوضات عن تسوية غير عادية
7891030		صافي النقدية من أنشطة التشغيل
		التدفقات النقدية من أنشطة الاستثمار
/	12	شراء الشركة التابعة، صافي النقدية المدفوعة
/	13	شراء أصول ثابتة
/	14	مقبوضات من بيع آلات
180421	15	فوائد مقبوضة
/	16	توزيعات مقبوضة
180421		صافي نقدية المستخدمة في أنشطة الاستثمار
		التدفقات النقدية من أنشطة التمويل
/	17	مقبوضات من إصدار أسهم رأس المال
1589635	18	مقبوضات من اقتراض طويل الأجل
/	19	مدفوعات من التزامات التمويل التأجيلي
18956720	20	توزيعات مدفوعة
-17367085		صافي نقدية المستخدمة في أنشطة التمويل
-6520143		صافي الزيادة في النقدية و ما في حكمها
12729531	21	النقدية و ما في حكمها في بداية الفترة

النقدية و ما في حكمها في نهاية الفترة	10765728
---------------------------------------	----------

أ- قائمة الإيضاحات المتعلقة بقائمة التدفقات النقدية بالطريقة الغير مباشرة

حتى تتضح قائمة التدفقات النقدية بشكل أفضل لابد من توضيح ما يلي:

1. صافي الربح قبل الضرائب و البنود الغير العادية: يمثل نتيجة الاستغلال، (بنود غير عادية حسابات خارج الاستغلال).
2. الإهلاك الأصول الثابتة والأصول الغير ملموسة: تمثل الإهلاكات و تؤخذ من قائمة الدخل.
3. خسارة تحويل العملة: و تمثل الفرق بين سعر التسليم و سعر التسديد.
4. إيرادات الاستثمار: و هي الاستثمارات المالية التي تتبعها المؤسسة من أجل تحقيق أرباح.
5. الفوائد المدينة: هي مبالغ مدفوعة نتيجة الاقتراض من الغير.
6. الزيادة في أرصدة العملاء و الأرصدة المدينة الأخرى: رصيد العملاء و المدينين الآخرين. في نهاية المدة - رصيد العملاء و المدينين الآخرين في بداية المدة.
7. النقص في المخزون: رصيد المخزون في نهاية المدة - رصيد المخزون في بداية المدة.
8. النقص في حسابات الدائنين: رصيد الدائنين في نهاية المدة - رصيد الدائنين في بداية المدة.
9. فوائد مدفوعة: هي فوائد تدفع نتيجة الاقتراض من الغير.
10. ضرائب دخل مدفوعة: ضرائب على أرباح الشركات.

11. مقبوضات عن تسوية غير عادية: هي تعويضات تتحصل عليها المؤسسة من خارج الاستغلال مثل ربح قضية تعويض.
12. شراء الشركة التابعة، صافي النقدية المدفوعة.
13. شراء أصول ثابتة: تمثل قيمة الأصول الثابتة بالقيمة العادلة.
14. مقبوضات من بيع آلات و هي في حالة التنازل عن الاستثمارات.
15. فوائد مقبوضة: هي مبالغ متحصل عليها نتيجة إقراض الغير.
16. توزيعات مقبوضة: قد تكون المؤسسة تملك أسهم في مؤسسة أخرى و بتالي تتحصل على توزيعات.
17. مقبوضات من إصدار أسهم رأس المال: عند إصدار أسهم جديدة.
18. مقبوضات من اقتراض طويل الأجل.
19. مدفوعات من التزامات التمويل التأجيري لم تستعمل المؤسسة هذه الطريقة للتمويل.
20. توزيعات مدفوعة: توزيعات عن الأرباح تدفعها المؤسسة.
21. النقدية و ما في حكمها في بداية الفترة هي النقدية آخر مدة لسنة 2011.

ب- خطوات إعداد قائمة التدفقات النقدية الطريقة الغير مباشرة:

صافي الربح قبل الضريبة و البنود الغير عادية (خارج الاستغلال) و هي نتيجة الاستغلال و يتم استخراجها من قائمة

الدخل لسنة 2011

و من أجل الحصول على النقدية و ما في حكمها فإن البنود لابد أن تحول على أساس مبدأ النقدية، و البنود التي طرحت من أجل الحصول على نتيجة محاسبية أي نتيجة على أساس استحقاق لابد أن تعدل فتضاف من أجل الوصول إلى النقدية و من هذه العناصر نجد

1- اهتلاك الأصول الثابتة و الأصول الغير ملموسة: لا يمثل الإهلاك تدفق نقدي و مع هذا فقيمة الإهلاك تخصم لحساب صافي الدخل، و لتعديل الوضع فإن مجمع الإهلاك يقيد كجانب دائن في حين أن النقدية و ما في حكمها أنشطة تشغيل تكون مدينة

نفس الشيء بالنسبة للعناصر الغير ملموسة مثل اهتلاك براءة الاختراع هي مصاريف غير نقدية و تعالج بنفس الطريقة - إهلاك الأصول الثابتة 273556 من قائمة الدخل و تمثل الفرق بين الاهتلاك المتراكم لسنة 2012 و

الاهتلاك المتراكم لسنة 2011

- اهتلاك عناصر غير ملموسة بقيمة 33966879 و تمثل الفرق بين إطفاء سنة 2011 و إطفاء سنة 2010.

- مجموع اهتلاك عناصر ملموسة و عناصر غير ملموسة 273556

+ 33966879

=34240435

1- خسارة تحويل العملة و تؤخذ من وثائق المؤسسة.

2- إيرادات الاستثمارات لا توجد في المؤسسة لأنها لا تباع و لا تشتري أسهم و سندات لغرض المتاجرة و لا

حتى لغرض الاستثمار و في حالة وجوده يطرح.

3- الفوائد المدينة هي فوائد ناتجة من الاقتراض من الغير .

ثم نحصل على الربح التشغيلي قبل التغير في رأس مال العامل

4- التغير في رأس مال العامل.

رأس مال عامل = أصول متداولة - خصوم متداولة

Δ رأس مال عامل = Δ (أصول متداولة - خصوم متداولة)

Δ رأس مال عامل = Δ أصول متداولة - Δ خصوم متداولة

Δ رأس مال عامل = Δ (مدينون + محزونات) - Δ (موردين + دائنون آخرون)

و المقصود بالتغير هو تغير من سنة 2012 إلى 2011 و لحساب التغير نقول فاصلة النهاية - فاصلة البداية.

2- الطريقة المباشرة لإعداد قائمة التدفقات النقدية:

و تركز هذه الطريقة على المقبوضات النقدية من الأنشطة التشغيلية و المدفوعات النقدية عن هذه الأنشطة بشكل

مباشر، و هي متسقة أكثر مع هدف القائمة

و تتطلب الطريقة المباشرة تعديل كل بند من بنود قائمة الدخل (الإيرادات و المصروفات) المعدة على أساس

الاستحقاق من أجل حصر المقبوضات و المدفوعات النقدية التي تترتب على عمليات التشغيل.

المتحصلات النقدية من العملاء: فيتم حسابها كما يلي:

المبالغ	المبالغ الوسيطة	البيان
12999581		مبيعات (من قائمة الدخل)
-556799		يخصم الزيادة في قيمة العملاء
	31045316	رصيد العملاء في نهاية المدة
	31602115	رصيد العملاء في بداية المدة
12442782		متحصلات نقدية من عملاء

* المدفوعات النقدية للموردين : و تمثل صافي قيمة المشتريات + الزيادة في رصيد الدائنين أو

- النقص في رصيد الدائنين.

و في حالة عدم توفر بيان بقيمة المشتريات يستخدم بند تكلفة البضاعة المباعة

و تتمثل في:

المدفوعات النقدية للموردين = صافي تكلفة المبيعات + الزيادة في رصيد المخزون أو - النقص في رصيد

المخزون+النقص في رصيد الدائنين و أوراق الدفع أو - الزيادة في رصيد الدائنين و أوراق الدفع

- الزيادة في رصيد المخزون

رصيد المخزون في 2012/12/31 72250094

رصيد المخزون في 2011/12/31 - 55579448

الزيادة في رصيد المخزون = 16670646

- الزيادة في رصيد الدائنين وأوراق الدفع.

$$\begin{aligned}
 & \text{رصيد الدائنين في 2011/12/31} \\
 & 0 \\
 & \text{رصيد الدائنين في 2011/12/31} \\
 & - 0 \\
 & \text{الزيادة في رصيد الدائنين} \\
 & = 0
 \end{aligned}$$

و من خلال وثائق المؤسسة وجدنا أن صافي تكلفة المبيعات بقيمة 2166597

$$\text{المدفوعات النقدية للموردين} = 2166597 + 16670646 - 0 = 3834243$$

* **المدفوعات النقدية عن مصروفات التشغيل (نقدية متولدة عن التشغيل):**

و تمثل مقدار مصروفات التشغيل الخاصة بالفترة + الزيادة في المصروفات المدفوعة مسبقا + النقص في المصروفات المستحقة أو - النقص في المصروفات المدفوعة مسبقا - الزيادة في المصروفات المستحقة. و ذلك بعد استبعاد الأعباء التي تتضمنها مصروفات التشغيل، التي لا يترتب عليها إنفاق نقدي كمصروف الاهتلاك و الإطفاء، و أي تغيير يحدث لأي أرصدة مخصصات الموجودات المتداولة.

$$\text{متحصلات نقدية من عملاء} \quad 12442782$$

$$\text{المدفوعات النقدية للموردين} \quad - 3834243$$

$$\text{نقدية متولدة عن التشغيل} \quad = 8608539$$

* المدفوعات النقدية لمصروف الفوائد (فوائد مدفوعة): تمثل مصروف فوائد الفترة + النقص في رصيد الفوائد المدينة المستحقة أو - الزيادة في رصيد الفوائد المستحقة.

$$\begin{aligned} & \text{مصروف فوائد الفترة} \quad 37224 \\ & + \quad \text{رصيد الفوائد المدينة المستحقة} \quad 0 \\ & = \quad \text{فوائد مدفوعة} \quad 37224 \end{aligned}$$

* المدفوعات النقدية لضريبة الدخل (ضرائب دخل مدفوعة): تمثل مصروف الضريبة على أرباح العام الجاري + مقدار النقص في رصيد محخص ضريبة الدخل أو - مقدار الزيادة في رصيد محخص ضريبة الدخل.

$$\begin{aligned} & \text{ضرائب دخل مدفوعة للسنة الحالي} \quad 517525 \\ & + \quad \text{النقص في رصيد محخص ضريبة الدخل} \quad 0 \\ & = \quad \text{ضرائب دخل مدفوعة} \quad 517525 \end{aligned}$$

قائمة التدفقات النقدية في 2012/12/31 الوحدة دينار جزائري

البيان	الإيضاحات	المبالغ
التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل		
مقبوضات نقدية من العملاء		12442782
- مدفوعات نقدية للموردين والموظفين		3834243
= نقدية متولدة من التشغيل		8608539
فوائد مدفوعة		37224
ضرائب دخل مدفوعة		517525
تدفق نقدي قبل البنود الغير عادية		10829281
مقبوضات من تسوي أضرار غير عادية		162760
صافي النقدية من أنشطة التشغيل		7891030
التدفقات النقدية من أنشطة الاستثمار		
شراء الشركة التابعة		/
شراء أصول ثابتة		/
مقبوضات من بيع آلات		/
فوائد مقبوضة		180421
توزيعات مقبوضة		/
صافي النقدية من أنشطة الاستثمار		180421
التدفقات النقدية من أنشطة التمويل		
مقبوضات من اصدار أسهم رأس مال		/
مقبوضات من اقتراض طويل الأجل		1589635
مدفوعات من التزامات التأجير التمويلي		/
توزيعات مدفوعة		18956720
صافي النقدية من أنشطة التمويل		-17367085
صافي النقدية وما في حكمها		-6520143
النقدية وما في حكمها في بداية الفترة		12729531
النقدية وما في حكمها في نهاية الفترة		10765728

ملاحظة:

1- تجدر الإشارة إلى أن الاختلاف بين الطريقتين المباشرة و الغير مباشرة ينحصر في أسلوب تحديد صافي التدفق

النقدي التشغيلي فقط، في حين تتماثلان في أسلوب تحديد التدفق النقدي من كل من عمليات الاستثمار

و عمليات التمويل. مع العلم أن النتائج تكون متطابقة.

2- تعد الطريقة الغير مباشرة الأكثر استعمالاً بسبب سهولة إعدادها ، كما أن تكلفة إعدادها أقل من تكلفة

إعداد الطريقة المباشرة، تفضل هذه الطريقة 98.7% من الشركات الأمريكية⁽²⁾.

3- استخدام نسب:

إن إعداد قائمة التدفقات النقدية لا تعد هدفاً في حد ذاته و إنما هي وسيلة لهدف أسمى هو تزويد مستخدمي

البيانات المالية من مستثمري و مقرضين و غيرهم بأساس لتقييم قدرة المؤسسة في الحصول على النقدية و ما في

حكمها كما لا يخفى أن النشاط التشغيلي هو الأساس و أن الأنشطة الأخرى (تمويل استثمار) ما هي إلا أنشطة

عرضية و من خلال دراستنا لحالة هذه المؤسسة وجدنا أن صافي النقدية المتولدة من التشغيل هي:

البيان	المبالغ	%
صافي النقدية من الأنشطة التشغيلية	7891030	163.59
صافي النقدية من الأنشطة الاستثمار	180421	2.77
صافي النقدية من الأنشطة التمويل	-17367085	-66.63
صافي النقدية و ما في حكمها	-6520143	100
النقدية و ما في حكمها في بداية الفترة	12729531	
النقدية و ما في حكمها في نهاية الفترة	10765728	

² محمد مطر، موسى السويطي ، التأصيل النظري للممارسات المهنية المحاسبية (في مجالات، القياس والعرض و الإفصاح)، دار وائل للنشر، عمان الأردن، ط2، السنة: 2008، ص: 276.

من خلال تحليل نتائج هذا الجدول نجد أن النشاط التشغيلي يمثل % 163.59 على اعتبار أن النشاط التمويلي بالسالب % 66.63- و هنا تكمل أهمية النشاط التشغيلي في التعبير عن وضعية النقدية بالنسبة للمؤسسة.

1- نسبة كفاية التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية:

$$2.05 = \frac{7891030}{3834243} \quad \frac{\text{التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية}}{\text{الاحتياجات النقدية الأساسية}}$$

* الاحتياجات النقدية الأساسية و تتمثل في:

42701693	التدفقات النقدية الخارجة للأنشطة التشغيلية
+ 37224	+ مدفوعات أعباء الديون المتمثلة في الفوائد و الأقساط المستحقة
+ 0	+ النفقات الرأسمالية اللازمة للحفاظ على الطاقة الإنتاجية
+18956720	+ المدفوعات اللازمة لتسديد توزيعات الأرباح النقدية على المساهمين
= 62005637	

و تبين هذه النسبة مدى القدرة على تلبية الاحتياجات النقدية و ما توفره منها و هنا نجد أن التدفقات النقدية تغطي

17% من احتياجات النقدية

2- مؤشر النقدية التشغيلية:

$$0.60 = \frac{7891030}{12999581} \times \frac{\text{التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية}}{\text{صافي الدخل}}$$

* مجمل الربح = إيرادات المبيعات - تكلفة البضاعة المباعة

$$13680978 = 23012390 - 36693368 = \text{مجمول الربح}$$

* صافي الدخل = مجمل الربح - مصاريف التشغيل

$$10020291 = 3660687 - 13680978 = \text{صافي الدخل}$$

و يبين هذا المؤشر بيان نسبة الأرباح النقدية من أصل صافي الأرباح السنوية المحتسبة على أساس الاستحقاق. و

كلما ارتفعت هذه النسبة تزيد في مصداقية قائمة الدخل المحددة على أساس الاستحقاق

3- العائد على الموجودات من التدفق النقدي التشغيلي:

$$0.38 = \frac{7891030}{204962937} \times \frac{\text{صافي التدفق النقدي التشغيلي}}{\text{مجموع الموجودات}}$$

و تبين هذه النسبة مدى قدرة الموجودات على توليد التدفق النقدي التشغيلي أي أن مساهمة الموجودات في توليد

النقدية هي 3.85%.

4- العائد على المبيعات من التدفق النقدي التشغيلي:

$$0.60 = \frac{7891030}{12999581} \quad \frac{\text{التدفق النقدي التشغيلي}}{\text{صافي المبيعات}}$$

و توضح هذه النسبة مدى كفاءة سياسات الائتمان التي تتبعها المؤسسة في تحصيل النقدية، على اعتبار أن صافي المبيعات تؤخذ من قائمة الدخل أي باستعمال مبدأ الاستحقاق كما أن المبيعات تشمل المبيعات الآجلة و بتالي فهذه النسبة تمثل الائتمان.

5- نسبة تغطية فوائد الديون:

$$211.98 = \frac{7891030}{37224} \quad \frac{\text{صافي التدفق النقدي التشغيلي}}{\text{فوائد الديون}}$$

و توضح هذه النسبة عدد مرات تغطية التدفقات النقدية لفوائد الديون التي ترتب على المؤسسة و في هذه الحالة نجد أن المؤسسة بإمكانها تغطية فوائد الديون 211 مرة ذلك أن المؤسسة ليست عليها ديون فوائدها بسيطة كما أن معاملات المؤسسة أكثرها نقدية فهي تنتج الأكياس البلاستيكية و تبيعها نقدا لأصحاب المصانع و لغرف وهي تبيعها نقدا للشركات البترولية و بتالي ليست لها صعوبات في التمويل.

6- نسبة تغطية التوزيعات:

$$15.25 = \frac{7891030}{517525} \frac{\text{صافي التدفق النقدي التشغيلي}}{\text{توزيعات الأرباح}}$$

و تبين هذه النسبة عدد مرات تغطية التدفقات النقدية لتوزيعات الأرباح على حملة الأسهم، إن صافي التدفقات النقدية من مهامها تغطية التزامات المؤسسة بما في ذلك التزامات الشركاء (توزيعات الأرباح) و نجد أن هذا المؤشر يمثل عشرون مرة و هذا يبين أن المؤسسة لا تعاني أي صعوبات في توزيع الأرباح

التمويل والاستثمار لا يمثلان نشاط رئيسي بالنسبة للمؤسسة و لهذا تم الاعتماد في التحليل على النشاط التشغيلي.

الخلاصة:

إن المؤسسة محل الدراسة طبقت فيها قائمة التدفقات النقدية أول مرة كذلك الأمر بالنسبة للقوائم المالية (قائمة الدخل بنوعيتها) للدورة المالية 2012 (نظرا لعدم إتمام ميزانية 2011 في تاريخ إعداد هذه المذكرة) لم يكن قبل هذا العمل متوفر غير قيمة النقدية و التي تقدر بـ: 10765728 و التي تعتبر نقطة النهاية بالنسبة للميزانية الختامية إلا أنها تعد نقطة البداية في إعداد قائمة التدفقات النقدية، و من خلال التحليل و الدراسة يمكننا الإجابة على تساؤل مهم و هو من أين أتت النقدية خلال الفترة؟ وجدنا أن التدفقات النقدية المتولدة من النشاط التشغيلي ايجابي و يمثل 163.59% و هذا يبين أن المؤسسة تعتمد على النشاط الأساسي و هو التشغيلي في تحصيل النقدية ، أما السبب الذي أدى إلى أن النسبة تكون أعلى من 100% و هذا يعود لكون النقدية المتولدة من التمويل سلبية 66.63%- ، أما النقدية المتولدة من الاستثمار فهي بنسبة 2.77%، و هذا يبين أن المدفوعات النقدية أكبر من المقبوضات النقدية بالنسبة للتمويل، أما بالنسبة للاستثمار فأن حجم النقدية بسيط مقارنة بالنشاط التشغيلي.

كما يمكن استخدام تحليل قوائم التدفق النقدي من خلال الجانب التشغيلي وجدنا أن النقدية قامت بتغطية 17% من احتياجات النقدية، كما يمكننا من معرفة أهمية الأرباح النقدية من صافي الأرباح السنوية، و تبين قدرة الموجودات على توليد التدفق النقدي التشغيلي، و مدى كفاءة سياسات الائتمان التي تتبعها المؤسسة في تحصيل النقدية، و عدد مرات تغطية التدفقات النقدية لتوزيعات الأرباح على حملة الأسهم.

و تستعمل قائمة التدفقات النقدية للحكم في المجالات استخدمت النقدية. و من خلال قائمتين نستنتج ما هي التغيرات الطارئة في رصيد النقدية خلال الفترة.

من أهم الأهداف التي تسعى إليها المؤسسة هو التوازن المالي إذ يعتبر من أهم المبادئ و الشروط التي يعتمد عليها المحلل المالي في عمليات التعامل من مختلف الأعوان الاقتصاديين كما ينطلق هذا المبدأ من خلال الهيكل المالي للمؤسسة و تحديدا من القاعدة العامة المتمثلة في ضرورة تقابل قيمة مصادر التمويل و مدة و جودها بالمؤسسة ، كما أن سعي المؤسسة لتحقيق الأرباح و الوصول إلى الأهداف بكل فعالية يتطلب دراسات تحليلية دقيقة للتعرف على الإمكانيات المالية لدى المؤسسة و اتخاذ القرارات المناسبة و الوسيلة المستعملة في ذلك هي استخدام الأساليب التحليل المالي من اجل جعل المؤسسة في وضعية مالية حسنة و ملائمة مع محيطها المالي و العمل على المحافظة على الموضوع من اجل التعرف على المؤسسة من كل الجوانب النظرية و التطبيقية كما توصلنا إلى أن التحليل المالي هو المرتكز الأساسي و الداعم للمؤسسة من اجل حسن التسيير المالي بالمؤسسة بصفة عامة.

- 1- أيمن الشنطي، عامر سقر، الإدارة و التحليل المالي، عمان، دار البداية، سنة 2004، ص:180.
- 2- إبراهيم الأعمش، أسس المحاسبة العامة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، سنة 1999، ص: 52.
- 3- الجمعية المصرية للمحاسبين القانونيين، معايير المحاسبة المصرية، نص المعار فقرة 13 أبو رامي للطباعة، السنة 2006 ص: 97.
- 4- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية/العدد19 السنة: 2009.
- 5- بوشاشي بوعلام، المنير في المحاسبة العامة، ط4، دار هومة للنشر، الجزائر، (د.ت)، ص: 47.
- 6- بن ربيع حنيقة، الوضح في المحاسبة العامة، دروس و تطبيقات محلولة، الجزائر، دار هومة للطباعة و النشر، و التوزيع، سنة 2005، ص- ص: 395-396.
- 7- حمزة محمود الزبيدي، الإدارة المالية المتقدمة، عمان، مؤسسة الوراق للنشر و التوزيع، سنة 2004، ص: 174.
- 8- حيطوش حياة، التحليل المالي لإتخاذ القرار، مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات الحصول على شهادة الليسانس في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، سنة 1992، ص:13.
- 9- حشفة رضوان، أهمية التحليل المالي، مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات الحصول على شهادة الليسانس في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، سنة 1998، ص: 08.
- 10- خلدون إبراهيم الشريفات، إدارة و تحليل مالي، ط 2، دار وائل للطباعة و النشر، الأردن، 2001، ص: 93.
- 11- خيرت الضيف، و آخرون، أصول المحاسبة المالية، مصر الدار الجامعية، سنة 1986، ص: 224.

- 12- صالح خالص، المبادئ الأساسية للمحاسبة العامة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، سنة 1997، ص: 176.
- 13- رضوان حلوه، النموذج المحاسبي المعاصر من المبادئ إلى المعايير، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، الأردن، سنة 2003.
- 14- طارق عبد العال حماد، موسوعة معايير المحاسبة، مكتب النسخ جيت للكمبيوتر، الجزء الثاني، القاهرة سنة 2002.
- 15- عراقي عبد الصمد عراقي، المحاسبة عن التدفقات النقدية طبقا للمعايير الأمريكية.
- 16- عبد النور إبراهيمي، المحاسبة العامة، إجراءات التسجيل المحاسبي، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، ط1، سنة 2002، ص: 15.
- 17- كنجو عبدو كنجو، إبراهيم وهي فهمي، الإدارة المالية، عمان، دار المسيرة للنشر و الطباعة و التوزيع، ط1، سنة 1999، ص: 70.
- 18- مبارك لسلوس، التسيير المالي، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 2004، ص: 15.
- 19- مفلح محمد عقل، مقدمة في الإدارة المالية و التحليل المالي، عمان، دار المستقبل للنشر و التوزيع، ط 2، السنة 2000، ص: 279.
- 20- منير إبراهيم هندي، الإدارة المالية، مصر، مركز الدلتا للطباعة، السنة 1995، ص: 90.
- 21- محمد مطر، التحليل المالي و الائتماني: الاساليب و الأدوات و الاستخدامات العلمية، ط1، عمان: دار وائل للنشر، السنة 2000، ص- ص: 4- 6.
- 22 - محمد مطر، موسى السيوطي. التأصيل النظري للممارسات المهنية المحاسبية (في مجالات القياس و العرض و الإفصاح)، دار وائل للنشر، عمان ، الأردن، ط2، 2008 ص: 261.

23- محمد عبد العزيز خليفة، و آخرون، شرح معايير المحاسبة المصرية، ج1، مركز الفجر للطباعة ، ط 1999، 1، ص133.

24- معايير المحاسبة الدولية، المعيار المحاسبي رقم(7) قائمة التدفقات النقدية، ترجمة المجتمع العربي للمحاسبين السنة 1999 ص 123 - 124.

25- ناصر دادي تقنيات مراقبة التسيير، تحليل دروس و تمارين الجزء الأول، (الجزائر دار المحمدية العامة، السنة 1999)، ص - ص: 13-14.

26- ناصر دادي عدون، اقتصاد المؤسسة، ط2، دار المحمدية العامة، الجزائر، (د.ت)، ص: 269.

27- نعيم دهمش، قائمة التدفقات النقدية من الناحية العملية و العلمية، معهد الدراسات المصرفية، عمان، ص:19.

28- هيثم محمد الزعبي، الإدارة و التحليل المالي، الطبعة الأولى، عمان، دار الفكر، السنة 2000، ص: 171.

29- وليد ناجي الحيايلى، الاتجاهات المعاصرة في التحليل المالي (منهج علمي وعلمي متكامل)، عمان: مؤسسة الوراق، السنة 2004، ص: 23.

الكتب بالفرنسية:

1- AICP, APB OPINON N°3; the Statement of sources and application of funds, 1963; p 16.

2- AICP, APB OPINON N°19; Reporting Changes in Financial Position, 1981; p 14.

3- FASB, SFAS, N95, Statement of Cash flows, FASB, 1987; p 34

4-FASB" , Statement of Cash flows" , op. cit. p 5.

- 5- GacK I. Smith, Robert M. Keith, Willian L. Stephens, Finznclal Accounting, McGaw-Hillm New York, USA. 1988. P 618.
- 6- Glenn A. Welsch, T. Zlatkovich, Intrmediate Accounting, Eighth Edition, IRWIN, Bostonm, USA. 1989, p917-925.
- 7- Mosich A,N & Larsen E,g,intermediate Accouting, McGraw hill book Company, 1983;p 34
- 8- Roger H. Hermanson, James Don Edwards, R. F. Salmonson, Accounting principles, Fourth Edition, IRWIN, Boston, USA. 1989.